مقدمـــة

ان السمات والازمات التي يمر بها الاقتصاد العراقي خصوصاً بعد عام 2003 ، حيث ورث تركة من سياسات اقتصادية خاطئة وسنوات من حظر إقتصادي إستنزف موارد الدولة وترتب عليه معضلات إقتصادية سعت الحكومات التي تولت الحكم بعد عام 2003 الى تصحيح مسارها ناهيك عن تراكم الديون وضعف اداء قطاع البنى التحتية , كل هذه المتغيرات وغيرها دفعت الحكومة الى تبني سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية كانت ولا تزال تعد محاولات للإصلاح ومراحل للتغيير نحو الاصلاح وفي مقدمة خطوات الاصلاح الاقتصادي هذه ، الاصلاح في السياستين المالية والنقدية ولم تكن الموازنة العامة بعيدة عن مسار الاصلاح حيث تبنت حزمة من السياسات الاصلاحية اهمها تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة وترشيد الانفاق العام والاتجاه نحو اعداد ستراتيجية للموازنة العامة فالاخيرة تعد خارطة طريق مالية متوسطة المدى والتقرير الاقتصادي يعد رديفاً لبناء ستراتيجية الموازنة العامة وفيما يلي استعراض لاهم بنود التقرير الاقتصادي

المحور الاول : واقع ومؤشرات اداء الاقتصاد العراقي

1. السمات الاساسية الراهنة للاقتصاد العراقي

- ضعف المؤسسات المالية للدولة ويعود ذلك الى الدولة الريعية .

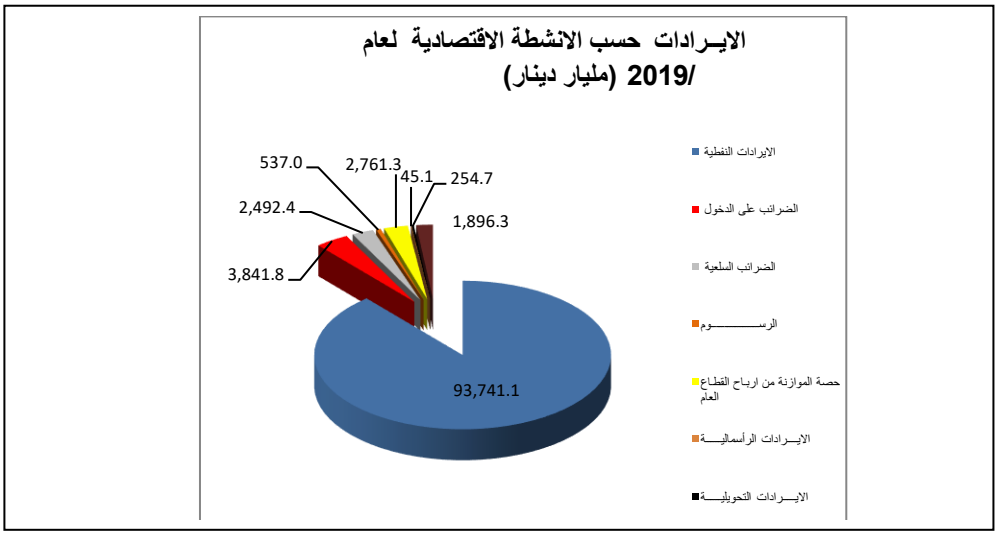

- هيمنة القطاع العام على معظم النشاطات الاقتصادية ومساهمته بنسبة عالية في تحقيق الاستثمارات الجديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي.
- (توسيع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع)
- تشكل نسبة مساهمة الانتاج النفطي الغالبية العظمى من اجمالي تكوين الناتج المحلي الى جانب تدني مساهمة القطاعات الاخرى وفي مقدمتها القطاع الزراعي.
- تخلف البنى التحتية.

- اختلال التوازن الاقتصاد الكلي المتمثل بعجز العرض الكلي من السلع والخدمات المنتجة عن مواجهة الطلب الكلي.
- وجود نسبة عالية من البطالة كنتيجة لاختلال التوازن الاقتصادي الكلي.
- استشراء ظاهرة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية.
- في الفترة بين (2004–2020) ارتفعت نفقات رواتب الموظفين والمتقاعدين بنحو 400% من القيمة الحقيقية وكذلك ارتفع العدد الاجمالي لموظفي القطاع العام بأ كثر من ثلاثة اضعاف .
- من المتوقع ان يعاني صندوق التقاعد من عجز كبير بدءاً من عام 2025
- معظم الشركات العامة هي شركات خاسرة تعتمد على الدولة في تمويلها رغم ضعف انتاجيتها ، بسبب عدم مواكبتها لقرارات السوق.
- كل ماذكر في الورقة البيضاء ولم يذكر في هذا التقرير .

2- مؤشرات اداء الاقتصاد العراقي

- **الناتج المحلي الاجمالي :**

يتضح ان الخطة تستهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة الى (292.2) تريليون دينار عام 2022 مقارنة بحوالي (182.3) تريليون دينار عند العام 2015 وبزيادة مطلقة قدرها (110,2) تريليون دينار وبمعدل نمو 7%. ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية 10,5% والقطاع الزراعي 8,4% (هذه المعدلات مشروطة بتوفر الاستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام او من القطاع الخاص) اضافة الى قطاعات البنى التحتية ومنها قطاع النقل وقطاع الكهرباء والماء والبناء والتشييد على ان يحافظ قطاع النفط على معدلات نموه المعروفة باعتباره القطاع الرئيسي المولد للدخل ومصدر العملة الصعبة. ويأتي هذا النموذج لأجل العمل قدر الامكان على تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي المتمثلة بضعف مساهمة القطاعات السلعية والانتاجية في تكوين الناتج المحلي ازاء مساهمة القطاع النفطي حيث ليس هناك ثمة مجال لتصحيح ذلك في الامد القصير .

ان تشوه الهيكل القطاعي للاقتصاد العراقي نتيجة سنوات عجاف من الحصار والحروب والازمات يحتاج الى سنوات طويلة من العمل المخطط والممنهج لاجل ازالة هذه التشوهات حيث تسعى خطة السنوات القادمة الى الية لتصحيح هذا الاختلال من خلال العمل على اعادة الحياة للقطاعات الانتاجية والسلعية والبنى التحتية والخدمية والعمل على زيادة نسبة مساهمتها تدريجياً وهذا الامر تقع مسؤوليته على كلا القطاعين العام والخاص.

- **متوسط نصيب الفرد :**

تستهدف الخطة تحقيق معدل نموحقيقي عند 7% للناتج المحلي الاجمالي من معدل نمو سكاني قدره 2,5% فأن من المتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو 4,5%فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة لعام 2007 حوالي 4,9 مليون دينار عام 2015 وحوالي 5,1

مليون دينار لعام 2016 حيث من المتوقع ان يصل متوسط نصيب الفرد الى حوالي 6,9 مليون دينار عند نهاية الخطة عام 2022.

تستهدف الخطة بذلك تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن من خلال الحرص على تعزيز فرص عمل مناسب الى جانب المحافظة على معدلات التضخم عند المستويات الدنيا من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تحافظ على استقرار الاسعار وثبات سعر الصرف الى جانب المحافظة قدر الامكان على دعم الفئات محدودة الدخل من خلال شبكة الضمان الاجتماعي واستمرار دعم البطاقة التموينية.

- التكوين الراسمالي للقطاعين العام والخاص :

اشارة الى البيانات المتوفرة لسنة القياس 2015 الى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الراسمالي بلغت بحدود 43,7% مقابل 65,3% للقطاع العام. وفي ظل التوجهات والسياسات الاقتصادية ذات الصلة تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018-2022 تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على تهيئة الفرص المناسبة للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية لاسيما في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الازمة المالية وانخفاض حجم الايرادات المالية المتاحة، وبهذا الاتجاه تستهدف خطة التنمية الوصول بنسبة مساهمة القطاع الخاص من الاستثمارات في سنة الهدف 2022 الى حوالي 38,3% مقابل 61,7% للقطاع العام.

•التخفيف من حدة الفقر:

تبنت الحكومات العراقية المتعاقبة في العراق بعد عام 2003 استراتيجيتين وطنيتين للحد من الفقر في العراق، ركزت الاستراتيجية الاولى 2010-2014 على وجوب التعامل مع اربعة تحديات اساسية: هي ضمان الحكم الرشيد، ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر الدخل في اقتصاد السوق واخيراً التخفيف من الاثار السلبية للاصلاح. وبقدر تعلق الامر باستراتيجية التخفيف من الفقر الثانية 2018-2022 فأن هذه التحديات ما تزال ماثلة مما تطلب من الحكومة استمرار الالتزام بالتعامل معها عبر السياسات والاجراءات الكفيلة بمواجهتها بوصفها ملتزم ضروري من مستلزمات تحقيق الاستراتيجية لاهدافها المنشودة، وان كانت هذه التحديات قد اتخذت ابعادا اكثر عمقاً وتأثيرا في الاقتصاد والمجتمع.

اهداف التخفيف من الفقر:

1. دخل اعلى ومستدام من العمل للفقراء.
2. تحسن الوضع الصحي.
3. تحسن تعليم الفقراء.
4. سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات.
5. حماية اجتماعية فعالة للفقراء.
6. تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين في المناطق المحررة.

ان تحقيق هذه الاهداف وغيرها استند الى توقعات متفائلة بخصوص قدرة القطاع النفطي على النهوض والعمل على زيادة الانتاج والتصدير فأن حجم الايرادات النفطية المتوقعة خلال الفترة 2018-2022 ستكون بحدود 370.2 تريليون دينار وتشكل 84,1% من اجمالي الايرادات والمتوقع لها ان تبلغ حوالي 440,0 تريليون دينار.

موقف المشاريع الاستثمارية والية تنفيذها وتمويلها بحسب الاولويات والجدوى الاقتصادية والموقف التعاقدي

التوصيات: تضاف النصوص التالية الى قانون الموازنة العامة الاتحادي لعام 2021

1- ايقاف ادراج المشاريع الاستثمارية الا للحالات الضرورية القصوى وبعد استحصال موافقة مجلس الوزراء وتاييد وزارة التخطيط على ان يتم الالتزام بالية الادراج للمشاريع الجديدة المقدمة من وزارة التخطيط ، مع مراعاة عمر التنفيذ للمشروع المطلوب ادراجه مقارنة بالكلفة والتخصيصات الموزعة عليه .

2- تخويل وزارة التخطيط والتنسيق مع جهات التنفيذ مراجعة الخطط الاستثمارية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وفق الاتي :-

- المشاريع المتوقفة والمتلكئة ذات نسب انجاز دون 20% .
- مشاريع وزارة الكهرباء ووزارة النفط (التي تمثل اكثر من 40% من التزامات الموازنة المشاريع التي تتجاوز كلفتها (10) عشرة مليار دينار
- العامة) والزام وزارة الكهرباء بتنفيذ مشاريع الصيانة والتأهيل من ايراداتها الذاتية .
- لايجاد اليات مقترحة لتميلها واكمال تنفيذها وفق دراسات تقيم الحالة للمشاريع وميزاتها المقدمة من قبل وزارة التخطيط بموجب (استمارة فحص وتقييم المشاريع) واليات التمول وفق كتاب وزارة التخطيط ذي العدد 7830/3/1 في 2020/5/21 المعنونة الى مكتب رئيس الوزراء للاستعانة بالمكاتب الاستشارية والمؤسسات الدولية المعنية بالتقييم واليات التمويل وعرضها على مجلس الوزراء لاستحصال الموافقة بما يضمن ترشيق الموازنة الاستثمارية وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة وانجاز المشاريع التي تقدم الخدمات للمواطنين وتوفير فرص العمل .

3- استحصال موافقة مجلس الوزراء على منع ادراج اي مشروع جديد للوزارات غير القطاعية التخصصية ضمن موازناتها الاستثمارية وايكال المهمة الى هيئة مستقلة او مجلس الاعمار او وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة المتمثلة ب (المديرية العامة للمباني ، المديرية العامة للطرق والجسور ، المديرية العامة للاسكان) او الوزارات التي تعمل تحت مظلتها شركات المشاريع مع امكانية قيام الجهات انفا بالاستمرار في تنفيذ المشاريع المستمرة المدرجة ضمن موازنتها الاستثمارية وعلى سبيل المثال منع ادراج اي مشروع استثماري في موازنة وزارة الصحة والبيئة او وزارة الرياضة والشباب او وزارة التربية او وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

4- اعتماد معايير الاولويات المعتمدة من قبل وزارة التخطيط وعلى المستوى القطاعي المعممة بموجب كتاب وزارة التخطيط ذي العدد 8014 في 2020/6/3 توزيع التخصيصات السنوية والزام الجهات غير التخصصية والتي لها موازنات لمشاريع مستمرة بما فيها المحافظات بالاستعانة بشركات الادارة الانشائية لضمان اكمال مشاريعها ووضع الدراسات والتفاصيل الفنية .

5- ايقاف ادراج اي مشروع للشركات العامة (الرابحة منها والخاسرة)

6- اعتماد الموازنة الاستثمارية لثلاث سنوات على الاقل بدل الموازنة السنوية على عن تصدر من وزارتي المالية والتخطيط وتقر بقانون . **يمكن مراجعة الملحق بالتقرير للاطلاع على الملف بصورة مفصلة**

المحور الثاني : السياسة المالية والنقدية (اصلاح السياسة المالية والنقدية وتعزيز الايرادات وترشيد النفقات).

1- تحديد الاهداف الرئيسية للسياسة المالية .

الهدف الاول : تحسين السياسة المالية .

الهدف الثاني: تحسين السياسة النقدية .

الهدف الثالث: تعديل التشريعات المالية والاقتصادية

الهدف الرابع :الحوكمة واصلاحات الادارة العامة .

الهدف الرئيسي الاول (تحسين السياسة المالية) :-

السياسة المالية هي مجموعة الاهداف والتوجهات والاجراءات والنشاطات التي تتبناها الحكومة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة ، فهي الادوات المهمة التي يمكن للحكومة توجيه مسار الاقتصاد في حالة الكساد او التضخم .وبمعنى اخر هي السياسة التي تربط بين **الانفاق والايرادات الحكومية** التي يتم وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصادية .وان من اهم ادوات السياسة المالية في العراق هي الضرائب والرسوم و الانفاق الحكومي و الدين العام من ايجاد طرق اخرى لمواجهة هذه المشاكل وتعظيم الايرادات الاخرى.

الهدف الفرعي الاول : الاحتراز من تدني اسعار النفط

ماهي التوجهات والاصلاحات التي يجب ان يتخذها العراق لكي يؤمن اقتصاده من الانهيار في ظل انخفاض اسعار النفط ؟

الاستراتيجيات التي تحقق هذا الهدف والتي جاءت بها الورقة البيضاء من خلال اصلاحات قطاع النفط والغاز

ان اصلاح هذين القطاعين يهدف الى زيادة فاعلية الاداء بهما من خلال تطبيق منهجية تجارية ومعايير الحوكمة فيهما والاسراع بتشريع قانون النفط والغاز الاتحادي وفصل مسارات العمل التنظيمي عن الاداري والانتقال من نهج تقوده الدولة الى نهج قطاع خاص تشرف عليه وتراقبه الدولة .

1- قطاع النفط :-

أ. الهدف هو تعزيز فاعلية قطاع النفط ف الاداء الذي يضمن زيادة واردات الدولة مختلف الأنشطة التي يتولاها داخليا وخارجيا ، وذلك من خلال:تشريع القوانين التالية :

7. قانون الاستثمار في المصافي
8. قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية.
9. قانون تنظيم وزارة النفط ، وتنظيم الية تعاقدية جديدة بين الوزارة والجهات المستفيدة .
10. قانون شركة النفط الوطنية .

ب. دمج عدد من الدوائر والشركات العامة ذات النشاط المتشابه والمرتبطة بوزارة النفط.

ج. البدء بزيادة الإنتاج وتعزيز القابلية الإنتاجية من الحقول الحالية بعد انتهاء التزام العراق بتعهداته وفق اتفاق أوبك بلس.

د. زيادة أنشطة الاستكشاف والتنقيب لغرض زيادة الاحتياطيات، وتكثيف برامج زيادة الإنتاج فيما بعد.

هـ. تنفيذ مشروع الجنوب المتكامل على شكل مراحل، وإنجاز مشاريع تحسين البنزين، وحسم ملفات المصافي الاستثمارية ، والمشاريع الأخرى ..

و. اصلاح البنية التحتية لشبكة نقل الغاز الطبيعي والسائل والمنتجات النفطية والنفط الخام(الداخلية)، وتوحيد المشغل لهذه الشبكة، وتوسيع منظومة التصدير، وإنجازمشروع المراقبة والسيطرة.

ز. حسم موضوع مشروع النبراس في مجال البتروكيمياويات، و استقطاب المستثمرين لاقامة مجمع بتروكيمياويات يؤسس لمدينة وانشطة صناعية سلسلة (قيمة مضافة) .

ح. أتمتة قطاع التوزيع ، وادخال شركات رصينة محلية وإقليمية وعالميـــــة متخصصة بنشاط التسويق وتوزيع المشتقات النفطية، وتحرير أسعار البنزين المحسن.

ط. السعي لتوفير خزين للنفط العراقي قرب مناطق الاستهلاك الرئيسية ، مما يتيح توفير هامش للمناورة التسويقية وافضلية لتلبية حاجة الزبائن، وذلك من خلال التأجير او إقامة الشركات وكذلك الدخول بشركات خارجية لضمان ديمومة أسواق النفط العراقي والدخول في مجال تصدير المنتجات النفطية، بالإضافة الى سد احتياج السوق المحلي .

ي. وضع الية مدروسة في موضوع تسويق النفط الخام المخصص للاستهلاك المحلي بحيث لاتسبب ارتفاع اسعار المنتجات الاساسية على المستهلك .

ك. ضمن موازنة 2021 تم استحداث ايرادات سابقا لم تكن موجودة وهي 1- صادرات المنتجات النفطية 2- ايرادات بيع النفط الخام لشركات المصافي . ومن المتوقع ان تكون هذه الايرادات خلال السنوات الثلاث القادمة كما في الشكل ادناه .

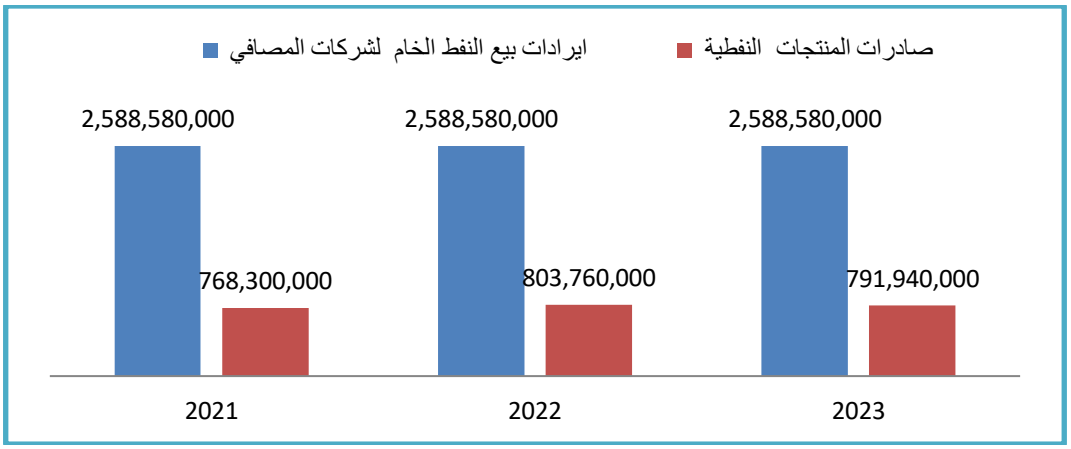

2- **قطاع الغاز :-**

تطوير الهيكلية الإدارية والمالية لقطاع الغاز بما يجعله قطاعا يعمل بنظام مؤسساتي اقتصادي، يحقق الاستثمار الأمثل للغاز لتحقيق مردودات اقتصادية عالية"، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

أ .تأسيس شركة غاز وطنية،تشرع بقانون يتيح لها تأسيس شركات مشاركة تعمل باتجاه الإنتاج والمعالجة، وكذلك التجميع والنقل.

ب .وضع سياسة لقطاع الغاز، تتضمن تحديد الأولويات وزيادة التركيز والترابط والفاعلية، من أجل تعزيز استثمار الغاز الوطني ، من خلال استثمار الغاز المصاحب بدل حرقه، وتطويرحقول الغاز الطبيعي ، مما سينهي الاعتماد عل الغاز المستورد.

ج .وضع إطار عمل لمشاركة القطاع الخاص، وبشكل شفاف وتنافسي ، استنادا الى معايير مستدامة، ونماذج لعقود مترابطة .

د .السماح باستثمار الشركات العالمية في صناعة الغاز الطبيعي في العراق .

هـ .الاشراف عل تنفيذ عقود جولات التراخيص الغازية، وبناء مجمعات غاز متكاملة ضمن بعض الحقول (ارطاوي، وميسان، والناصرية) .

الهدف الفرعي الثاني (تعظيم الايرادات الغير نفطية)

العمل على زيادة نسبة مساهمة الايرادات الغير النفطية من الايرادات العامة

ان سيطرة الايرادات النفطية على الايرادات الاخرى وعدم الاهتمام بتغير هذا الاقتصاد الريعي ادى الى دخول العراق بسلسلة من دوامة الاقتراض ،عليه لابد من تغير هذه الحالة الى الافضل ويتم هذا من خلال اصلاح النظام الضريبي والكمركي ،حيث نتأمل من هذه الاصلاحات ان تزيد من حجم المساهمة التي حالياً لاتشكل 3% من الناتج الاجمالي تأمل وزارة المالية ان تصل نسبة 10% او 15% . من خلال هذه الاصلاحات في الايرادات الغير نفطية وهي كما ياتي :

الاستراتيجيات التي تحقق هذا الهدف :-

اولاً : اصلاحات في الهيئة العامة للضرائب :-

تتولى هذه الهيئة جباية الضرائب المفروضة على الدخل والمبيعات

وفق المنضور الاقتصادي فأن فرض اوعية ضريبية جديدة أو الاتجاه نحو رفع الاسعار الضريبية في فترات الكساد الاقتصادي يعد خطوة بإتجاه الخطأ . غير ان استقراء بسيط لمؤشرات الاقتصاد نجد ان هنالك سوء في توزيع الدخول والثروات ونشاط حركة بعض القطاعات الاقتصادية كالاتصالات والعقار ... تتيح فرض اسعار ضريبية تتماشى وطبيعة المرحلة الحالية التي يمر بها العراق . والاشارة تجدر ان الامر منوط بتحقيق اصلاحات ادارية وتشريعية تجعل للضريبة اهداف مالية واقتصادية واجتماعية واقعية

.ومن خلال الشكل (2) الذي يوضح الايرادات الضريبية والايرادات النفطية خلال المدة (2010-2019)

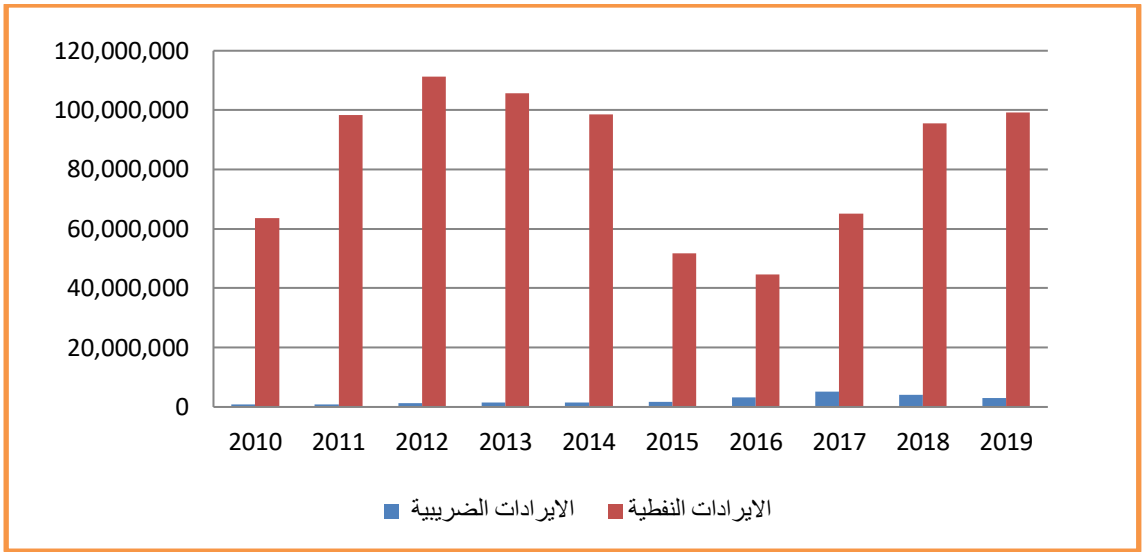

يمكن تشخيص إصلاحات الهيئة العامة للضرائب في البنود التالية :

1. اضافة مكلفين جدد متهربين ضريبياً بأستخدام اليات مكافحة التهرب الضريبي . حيث تم في عام 2019 اصدار قانون رقم (9) والذي اعفى المكلفين من الجرائم الضريبية ودفع اصل الضريبة هذا القانون اثبت جدارته بذلك حيث ان الايرادات عام 2020 رغم الظروف كانت لاباس بها ان هذا القانون نافذ لغاية سنة واحدة. وقد انتهى العمل به في اب 2020 . الاجراء المطلوب هو بالامكان وضع مادة في قانون الموازنة يتم تمديد العمل به لسنة اخرى .
2. معالجة موضوع الجزاءات والعقوبات للحد من التهرب الضريبي .
3. تفعيل الضرائب على المبيعات التي فرضت عام 2017. بنسبة 10%

أ- ضريبة المبيعات على المولات والاسواق الكبيرة

ب-وضريبة المبيعات على صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية .

ت-ضريبة المبيعات التي تفرض في المنافذ الحدودية وهي ضريبة على السكائر والتبوغ والمشروبات الكحولية .

ث-وضريبة مبيعات على السيارات الحكومية .

ج- فرض مبيعات على بيع الوقود (بنزين + غاز) في محطات بيع الوقود الرسمية بنسبة 20% ومن المتوقع ان ترفد الموازنة بايراد تقريبا 2 ترليون .للسيارات والطائرات .

وقد تم التوقع بحجم هذه الضرائب لثلاث سنوات كما موضحة في الاشكال التالية

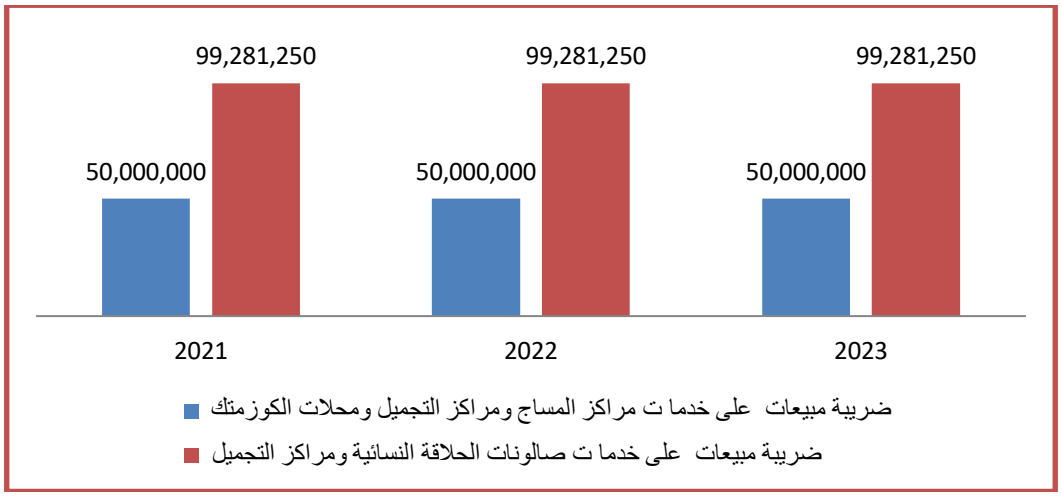

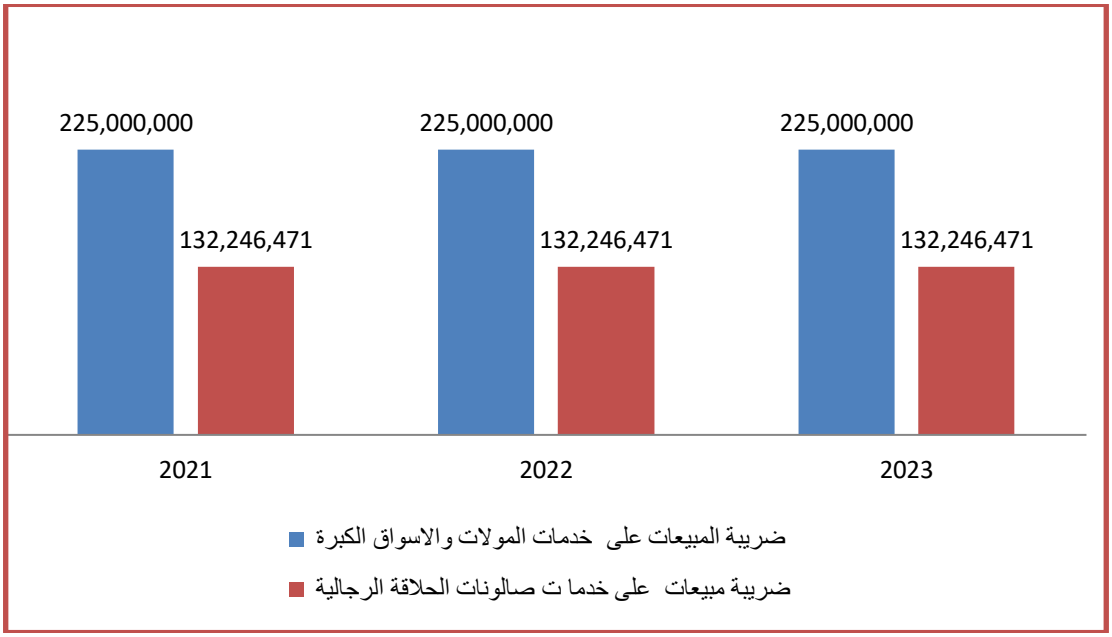

ضريبة المبيعات المفروضة في المنافذ الحدودية

السنوات	ضريبة مبيعات	ضريبة مبيعات	ضريبة مبيعات
	على السكائر والتبوغ	على السيارات	على المشروبات الروحية
2021	933,864	391,180,310	1,025,397
2022	933,864	391,180,310	1,025,397
2023	933,864	391,180,310	1,025,397

مع بقاء ضريبة المبيعات على خدمة الهاتف النقال البالغة 20% .

4. استخدام الية التنسيق بين الدخل والعقار لحصر المكلفين لغير المسجلين الضرائب لغرض الحد من التهرب الضريبي .
5. العمل على رفع مستوى الوعي الضريبي عبر برامج هادفة وهذه مسؤولية الدولة والمجتمع اذ يجب تقديم الضريبة على اساس كونها نتاج التضامن الاجتماعي وليس مجرد جباية اموال بقوة القانون .

6. حل مشكلة موضوع الضريبة على الرواتب .اولا وضع مادة اعفاء المخصصات في قانون الموازنة واطفاء الديون المترتبة على الموظفين من عام 2009 ولغاية 2020 ويتم تطبيق هذه الضريبة كما وردت في القانون .من المتوقع زيادة الايراد الضريبي من (300 مليار لعام 2020 الى 2 ترليون عام 2021).
7. ان الاستقطاعات التقاعدية غير خاضعة للضرائب وهي جزء من دخل الموظف وعند استلامها كراتب تقاعدي فهي غير خاضعة عليه لابد من اخضاع الرواتب التقاعدية للضريبة وفق النسب المعتمدة بقانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل .
8. عدم اصدار ضرائب جديدة في قانون الموازنة لانها تضع الهيئة في موقف حرج في كيفية محاسبة الشركة المخالفة لان القانون يخلو من العقوبات والجزاءات وقد اعدت الهيئة قانون الهاتف النقال ورفعته الى مجلس الوزراء ولم يصدر لحد الان او لم يرفع الى مجلس النواب لحد الان .ناهيك عن ان قانون الموازنة قانون محدد بوقت وهناك فترة تبقي الهيئة عاجزة من تنفيذ الضريبة وهي غير مغطاة قانونيا .
9. تفعيل عمل اللجان الخاصة بالتنسيق بين المركز والاقليم لغرض توحيد القانون والضرائب
10. تفعيل الاجراءات الخاصة بحصر المكلفين على تفعيل قنوات مهمة لجباية ايرادات الضرائب من خلال التنسيق بين دوائر الدولة كافة .
11. اعادة دراسة الاعفاءات الواردة بقانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 ورفع الكثير منها وكذلك التي وردت بقوانين خاصة .
12. تحديث القوانين والتعليمات حيث تعاني الادارة الضريبية من قدم هذه القوانين وهذه مسؤولية السياسة الضريبية .
13. لتخفيف الضغط على الادارة الضريبية وخاصة في موضوع نقل ملكية العقار وموضوع الضرائب على السيارات في حالة نقل ملكيتها بان يتم التنسيق مع دائرة التسجيل العقاري لفتح وحدات تخمينية لغرض انجاز المعاملة بصورة اسرع وكذلك مع دوائر المرور .
14. واخيرا واهم من كل هذا تنفيذ النظام الضريبي الالكتروني الشامل ويمكن الاطلاع على :

الاثار الايجابية التي يوفرها النظام .

- مساعدة الادارة الضريبية في التركيز على ما الذي يجب عمله لرفع كفاءة الاداء، من خلال التنويع المنفصل لبرامج الادارة الضريبية مثل الجودة واعادة التصميم للاجراءات الضريبية والخدمات المقدمة للمكلف . او بمعنى اخر قدرة الهيئة على تطوير وتحسن في الاداء المؤسسي على مستوى تقديم الخدمة او على مستوى تطوير مهارات العاملين .
- التكنولوجيا الجديدة تحسن الاداء في جميع مراحل العملية الادارية (التخطيط ، التنظيم ، الادارة والتنفيذ ، المراقبة) بصورة عامة وتوخي الدقة والعدالة في المحاسبة الضريبية بصورة خاصة .
- سرعة في اتخاذ القرارات وتقديم المشورة والابتعاد عن الخطا البشري.

- الحد من الفساد الاداري وهذا اهم ميزة وذلك لابتعاد الالتقاء المباشر بين الموظف والمكلف .
- امتثال طوعي عالي وبالتالي زيادة في تحصيل وجباية الضرائب .
- تمتلك الادارة الالكترونية عناصر قوة باستطاعتها فرض تغيير في أنماط العمل والإدارة في جميع المجالات، من حيث رفع كفاءة الأداء وكسب الوقت والمال والجهد. كما توفر الطفرة الإلكترونية الحديثة إمكانية إشراك المواطنين والمجتمع المدني في مناقشة ألسياسات الضريبية من خلال الحوار المباشر، ودعم اتخاذ القرارات ، وصياغة السياسات بشكل متفهم أكثر للمواطن واحتياجاته. ستكون لدى المجتمع ثقافة ضريبية بالاضافة الى هناك ثقة اكثر بالادارة الضريبية.
- رقابة داخلية فعالة سريعة ودقيقة .
- سهولة واسراع في اكمال معاملات المكلفين حيث تتم عملية التحاسب دون مراجعة دائرة الضريبة بشكل مباشر عبر الانترنت (On Line) .
- عدم الابتعاد عن المعايير الدولية للمحاسبة .
- ستقضي الادارة الالكترونية على مسببات التهرب الضريبي .
- سيكون هناك متسع للادارة الضريبية في ان تبحث وتحلل الاقرارات وكل السلبيات وان تضع حلول مناسبة لها .
- هناك تطور مستمر في تكنولوجيا المعلومات هذا يناظره تطور في كفاءة العاملين .
- يمكن الحكومة من خلال المعلومات التي يوفرها النظام وضع خطط اقتصادية واستراتيجية لمستقبل في جميع القطاعات الاقتصادية للبلد .
- خلق فرص عمل لخريجي الكليات حيث سيتم فتح مكاتب لتسهيل المعاملات للمكلفين الذين لايملكون معرفة بالعمل الالكتروني .
- سيكون هذا النظام هو النواة للحكومة الالكترونية لانه سيوفر نقاط اتصال بين الوزارات والهيئة العامة للضرائب ويمكن بمراحل التطوير بين الوزارات وتهياة البنى التحتية وخطوة بعد خطوة الى ان نصل الى الحكومة الالكترونية.
- الحفاظ على سرية المعلومات العامة والخاصة النظام سيكون ملكا للهيئة .

15. تفعيل نظام الحوافز الذي كان معمول به سابقاً قبل عام 2003 لانه مهم في زيادة تحصيل الضرائب حيث ان منح الحوافز مرهون بالتحصيل و بزيادة الايرادات .

حجم الايرادات المتوقعة لعام 2021

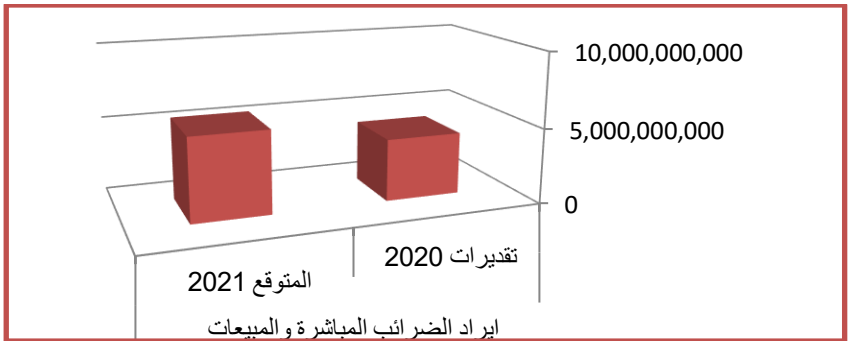

ثانياً :اصلاحات الهيئة العامة للكمارك:-

الهيئة مسؤولة عن الضرائب الغير مباشرة التي تدفع في المنافذ الحدودية تميزت هذه الضريبة في الفترة من عام 1990 – 1999بارتفاعها عن الضرائب اما بعد عام 2000 انخفضت هذه الضريبة بسبب عدم السيطرة على المنافذ الحدودية. وكما واضح في الاشكال الاتية :

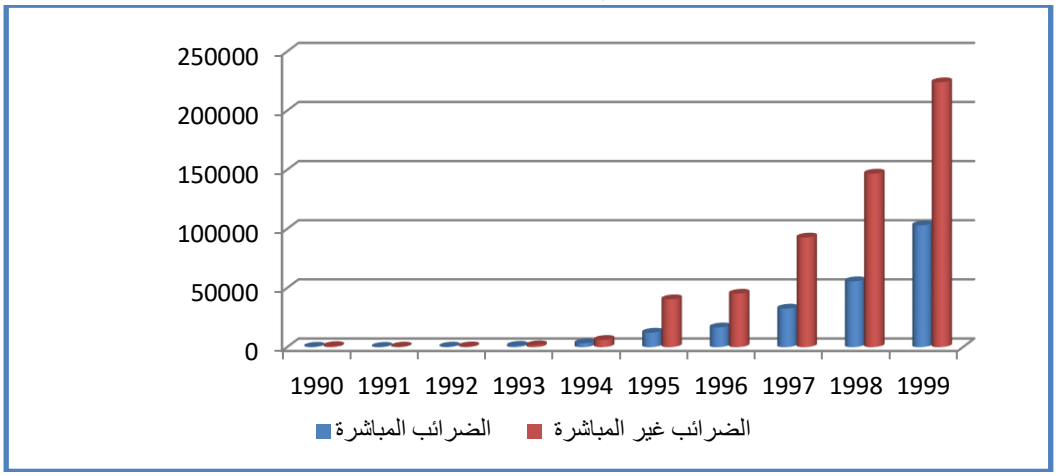

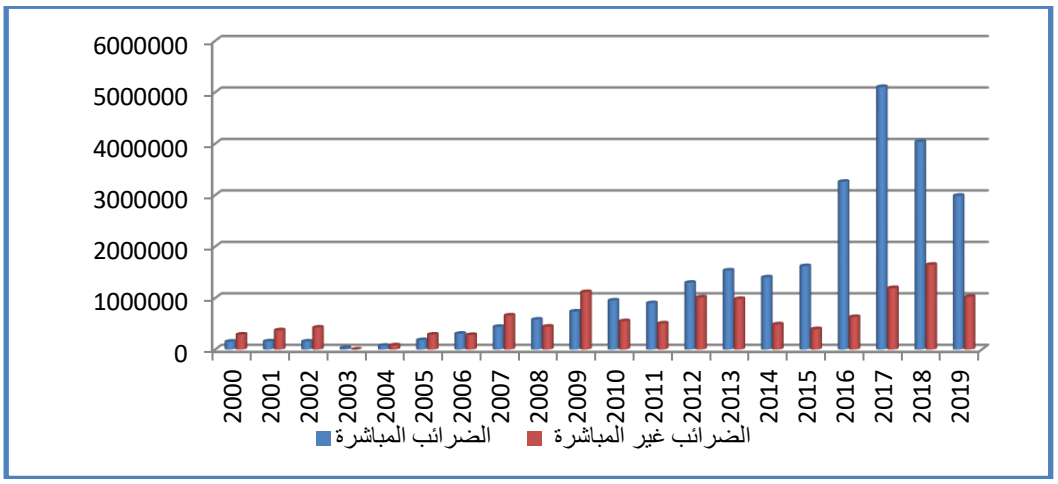

1- توفر كل الاحتياجيات والمستلزمات مثل اجهزة السونار واجهزة كشف موازين جسرية وتاهيل المخازن والمستودعات في الحرم الكمركي والعمل بنظام التتبع الالكتروني .

2- تكون صلاحية زيادة اوتخفيض التعرفة الكمركية من صلاحية الوزير وحسب الوضع الاقتصادي للبلد.

3- اعادة النظر بالاتفاقيات الدولية التي منحت اعفاءات واسعة جداً .

4- اعادة النظر بالتعريفة الموحدة مع اقليم كوردستان .

5- منع استيراد المنتجات الزراعية والمتوفرة لدى المزارع العراقي ولديهم امكانية لسد الحاجة المحلية. لدعم القطاع الزراعي .

6- السيطرة الكاملة عبر المنافذ الحدودية حتى تمكن الموظف الكمركي والضريبي من تطبيق الاجراءات مع توفير كافة المستلزمات من قبل هيئة المنافذ الحدودية حتى لا يتحجج هذا الموظف لسد احتياجاتة بالجوء الى الفساد.

7- تفعيل المناطق الحرة خارج المنطقة الكمركية.

ثالثاً: اصلاح قطاع التامين :-

يعاني هذا القطاع من اهمال واضح جدا ،جميع دول العالم اقتصادها يعتمد على نشاط هذا القطاع وفي العراق للاسف فقط اسماء لشركات غير فعالة هناك جملة من الاصلاحات ندرج اهمها وبعض الاصلاحات جاءت بها الورقة البيضاء :

1- اعداد مشروع قانون موحد للتامين في العراق كون القوانين المعمول بها حاليا غير مجدية ومبعثرة نقترح تشكيل لجنة عليا تضم خبرا ء التامين من المتقاعدين لاعداد مسودة المشروع . وتضم مسودة المشروع هذه مايلي:

- تامين الزامي على السيارات يعالج كل النواحي
- تامين الزامي صحي شامل
- التامين على الحياة

2- تفعيل قرار مجلس قيادة الثورة المنحل والمرقم 192في 1998 والمتضمن عدم اجراء التامين خارج العراق مباشرة على اشخاص او اموال موجودة في العراق او مسؤوليات قد تتحقق فيه وحصرها في الشركات العراقية العامة والخاصة المجازة من قبل ديوان التامين .

3- تفعيل كل المواد التي تطرقت الى التامين المذكور في قانون 54 لسنة 2017 وهو تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق الى الدول العربية وعبرها وهي الفقرة(7) من المادة (4) والتي تنص "يلتزم سائقي وسائل النقل بحيازة الوثائق التالية عند قيادتهم لمركباتهم في اراضي اي من الاطراف المتعاقدة الاخرى :وثيقة تأمين على المركبة تغطي الرحلة من بدايتها الى نهايتها تشمل المسؤولين المدنية تجاة الغير والسائق والركاب وتكون صادرة من احدى جهات التامين المعتمدة في بلد العبور وبلد الوصول الاطراف في هذة الاتفاقية ولكون العراق لة واقع ستراتيجي في المنطقة فانة سيكون طريق وصول وعبور لكل الدول العربية وبذلك تكون وثائق التأمين صادرة منة.

4- هناك العشرات من شركات التامين العاملة في العراق منها ما يتمتع بكل المواصفات الدولية والمحلية ومنها مالايصلح ان يكون اكثر من (دكان) يسوق للتامين . علية لابد من وضع تعليمات لتصنيف هذة الشركات وخلق منافسة كبيرة بينهم . حيث سيعتمد التصنيف على القوه المالية واملاءة شركات التامين وقدرتها في الوفاء بالتزاماتها بعد الموافقة سيتم وضع تعليمات لذلك وضمن معايير دولية .

5- التأكيد على التأمين الهندسي اتخذ الديوان إجراءات مهمة بخصوصه واخضع كافة المشاريع المنفذة بالوزارات والمحافظات المحررة خاصة الى التامين الهندسي .

6- عدم ترويج أي عقد ايجار او بيع العقارات لدى كتاب العدول الا بعد تقديم وثيقة تامين (للمحلات التجارية والشركات) ضد الحريق والزلازل ويحتاج الموضوع الزام من دائرة التسجيل العقاري .

7- التامين على القروض السكنية والصناعية بمختلف انواعها على ان تصدر وثيقة التامين من احدى شركات التامين المجازة من قبل الديوان .

8- الزام وزارة التجارة بعدم اصدار أي اجازة استيراد الا بعد تقديم وثيقة تامين على البضائع التي سيتم استيرادها على ان تكون صادرة من احدى الشركات المسجلة لدى الديوان .

رابعاً : اصلاح القطاع المصرفي :-

يهدف اصلاح هذا القطاع الى " اصلاح المصارف الحكومية نحو العمل بمعايير تجارية وتقليل هيمنتها على القطاع المصرفي " ، وفسح المجال امام المصارف الاهلية لضمان تطوير القطاع واخذ دوره بوصفة رافعة للاقتصاد العراقي وانهاء دور المصارف الحكومية بوصفها ذراعا لتمويل الانفاق الحكومي والعودة الى استقلالية هذه المصارف عن وزارة المالية واستعادة ثقة الاهالي بالقطاع المصرفي عموما وذلك عبر الخطوات الاتية :

1. معالجة مستوى رساميل المصارف الحكومية كافة وتنظيم عملية زيادة رساميلها اذا اقتضى الامر انشاء النظام المصرفي الاساسي (Core Banking System) في مصرفي الرافدين والرشيد وتفعيله ، والاستمرار بالخطوات الماخوذة سابقا باتجاه هيكلة هذين المصرفين بعد اجراء المراجعة المالية الكاملة من شركات التدقيق الدولية .
2. تعيين مكتب محاماه دولي لاجراء تدقيق كامل للموقف الدولي القانوني لمصرفي الرافدين والرشيد, من اجل اعادتهما الى التعاملات الدولية .
3. اعادة النظر بقانون المصرف الصناعي وزيادة راسماله لغرض توسيع قاعدة اعمالة وتقديمة بوصفة انموذجا لاصلاح المصارف الحكومية .
4. تسريع وتيرة تطوير الخدمات المصرفية الاكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول , لتصبح الوسيلة الاساسية لنظام المدفوعات لتشجيع زيادة الوصول الى الخدمات المصرفية التقليدية وتعزيز الشمول المالي.
5. تعزيز قدرة البنك المركزي على اداء وظائفة الرقابية وتمكينة من الاشراف الفعال على القطاع المصرفي وتنظيمة وبما يشمل سلطة الدمج القسري للمصارف ذات الاداء المتدني .
6. تنفيذ نظام التأمين على الودائع من اجل المودعين بالقطاع المصرفي الخاص .
7. استكمال تطبيق الانظمة المحاسبية الدولية (IFRS) في المصارف الحكومية كافة , لتحسين ممارسات الشفافية لديها , وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الشان.
8. توفير البيئة الملائمة لتشجيع المصارف الاهلية على الاقتراض المحفز للاقتصاد والابتعاد عن التركيز على توليد الايرادات من خلال اصدار الضمانات ونافذة العملة والرسوم الاخرى .
9. تبني اليات السوق في تحديد سعر الفائدة والارباح للاسواق المالية العراقية .

خامساً: سـوق الاوراق المالية :

يتمثل هدف الاصلاح "الارتقاء بسوق المال ليكون بيئة جاذبة للاستثمار , تتسم بالكفاءة والعدالة والشفافية , من خلال خلق الثقة بسوق الاوراق المالية , وتنظيم اسواق الاوراق المالية والشركات العاملة في هذا المجال " ومراقبتها وتطويرها , وهو ما يتطلب الاتي :وهو ماتضمنته الورقة البيضاء.

1. اعادة تشكيل مجلس هيئة الاوراق المالية .
2. الاسراع بعرض مشروع قانون جديد للاوراق المالية وتفعيل المفاهيم الجديدة فيه مثل حوكمة الشركات , واسهم الخزينة ومعايير المحاسبة الدولية .

سادساً: اصلاح المناطق الحرة :-

التوجهات الحالية والمستقبلية

انسجاماً مع التوجهات الحكومية بالتخلي التدريجي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص المشاركة في تمويلها عن طريق الإستثمار ونظراً للأزمة المالية التي يمر بها العراق فقد تبنى مجلس إدارة الهيئة خارطة طريق لرسم سياستها المستقبلية تمثلت بالتالي :

1. إنشاء مناطق حرة متخصصة في خدمات الطيران قرب المطارات الدولية في (بغداد، البصرة، النجف) لغرض تأمين الخدمات الساندة للمطارات وخطوط الطيران الوطنية والعالمية (كخدمات صيانة الطائرات ومعاهد التدريب الطيارين وطواقم المضيفين ومهندسي الطائرات، خدمات تجهيز الوجبات، كذلك الفنادق والسكن ومكاتب الشركات والمعارض، تأمين الشحن الجوي والخزن بنوعيه الجاف والمبرد) .
2. إنشاء مناطق حرة متخصصة قرب المنافذ البرية بما يتفق مع تزايد النشاط (التبادل التجاري) مع دول الجوار في مناطق (سفوان، الشلامجة، زرباطية) إضافة إلى إنشاء منطقة حرة قرب ميناء أم قصر لغرض ممارسة الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية .
3. إعادة تفعيل إقامة المنطقة الحرة في إقليم كردستان / محافظة دهوك / شيناوة وفقا للقانون مع حسم موضوع تخصيص ارض المشروع (82 / باجوكا810 / شيناوه / 83 / جوسق) لصالح الهيئة، إضافة إلى حسم موضوع التعويضات التي تم تقديرها من قبل إقليم كردستان بمبلغ (59,886,745,500) تسعة وخمسون مليار وثمانمائة وستة وثمانون مليون وسبعمائة وخمسة وأربعون ألف وخمسمائة دينار، وذلك عن قيمة التعويضات للأراضي والأملاك العائدة للمواطنين هذا بالإضافة إلى توفير التخصيصات المالية اللازمة لإقامة البنى التحتية ومنشآت المنطقة الحرة .
4. توسعة المنطقة الحرة في خور الزبير ضمن الأراضي التوسعية للهيئة وبمساحة 2 مليون م2.
5. العمل على إعداد دراسة جدوى إقتصادية متكاملة بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة وبمشاركة محافظة البصرة على جعلها مدينة اقتصادية حرة أسوةً بالمنطقة الحرة في خوزستان في الجمهورية

الإسلامية الإيرانية ومدينة بورسعيد في جمهورية مصر العربية ومثيلاتها حول العالم خاصة وإن ذلك ينسجم مع إعتبار البصرة العاصمة الإقتصادية للعراق.

6. إنشاء مسفن عالمي على الرصيف رقم (1) والرصيف رقم (2) في ميناء خور الزبير والملحقة بالمنطقة الحرة في خور الزبير وإحالة شركات عالمية متخصصة بتقديم خدمات الصيانة والتصنيع للسفن والزوارق البحرية وسيكون المشروع الأول من نوعه على المستوى العراق.

7. الدخول بشراكة مع محافظة البصرة لإنشاء منطقة اقتصادية صناعية وفقاً لقانون هيئة المدن الصناعية لوجود العشرات من الراغبين بإقامة المشاريع الصناعية في البصرة وتعترض طريقهم مشكلة توفر الأراضي المناسبة.

إن الهيئة بحاجة إلى تطوير عملها لجذب المستثمرين لغرض زيادة الإيرادات وتوسيع الاستثمارات، إلا إن هذا التوجه يصطدم بعائق رئيسي هو عدم توفر التخصيصات المالية الكافية لإنشاء البنى التحتية الأساسية على مساحات الأراضي التوسعية المملوكة للهيئة.

ولغرض تنفيذ خارطة الطريق أعلاه ، فإن ذلك يتطلب القيام بالخطوات التالية :

أ- استحصال موافقة مجلس الوزراء الموقر على توجيه دائرة عقارات الدولة ووزارة البلديات والأشغال العامة (أو المحافظات والاقليم) لتخصيص المساحات اللازمة من الأراضي لإنشاء تلك المشاريع في المناطق المقترحة أعلاه.

ب- إعلان المناطق المذكورة كفرصة عالمية وفق قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (3) لسنة 1998 بالتنسيق مع هيئة الإستثمار الوطنية، وأن يتم التنفيذ وفقاً لمبدأ البناء، التشغيل، التحويل (B.O.T)، الأمر الذي يجنب الهيئة العامة للمناطق الحرة الدخول أو تحمل أي تبعات مالية والاستغناء عن تخصيصات الخطة الاستثمارية.

ت- تخويل مدير عام الهيئة التفاوض والتوقيع مع سلطات المناطق الحرة في دول الجوار كخطوة أولى ودول العالم مستقبلاً الغاية منها توأمة إجراءات الاستثمار وتبادل الخبرات ، والاستفادة من الأنظمة الإلكترونية المعتمدة لتبسيط الإجراءات وأتمتة العمليات بشكل كامل وعلى مراحل.

ث- حسم موضوع التعويضات عن الأملاك والأراضي الخاصة بمشروع المنطقة الحرة في إقليم كردستان من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الإقليم.

ج- تخويل محافظة البصرة والهيئة العامة للمناطق الحرة بالتعاقد مع مكتب استشارات دولي لإعداد الدراسات الإقتصادية واقتراح التعديلات التشريعية اللازمة لإعلان البصرة مدينة اقتصادية حرة وتوفير التخصيصات المالية اللازمة.

علماً أن الهيئة عانت من الإهمال وعدم الإستجابة لطلباتها من عام 2003 ولتاريخه وعلى الرغم من ذلك تجاوزت الخسائر المتراكمة وحققت ارباح من عام 2009 ودون أخذ منح أو سلف مالية من وزارة المالية كونها إحدى دوائر التمويل الذاتي الرابحة.

سابعاً:اجراءات اخرى من شانها زيادة الايرادات الحكومية :-

1. استثمار مبالغ القاصرين والحماية الاجتماعية والتأمين وصناديق التقاعد لتغطية هذا الايراد بدلا من تاكلها بعمل التضمين ونقترح ان تستثمر هذه المبالغ من خلال نسبة معينة منها لاتتجاوز 50% ومن خلال انشاء شركة اتصالات وطنية تنافس الشركات الاجنبية ووضع اليات تنافسية ومشجعة لاستخدام الخدمة المقدمة من هذه الشركة او المساهمة بشركات رصينة .
2- زيادة بدلات ايجار امول الدولة او اللجوء الى بيعها الى ساكنيها عن طريق اسلوب المزايدة العلنية .
3- انهاء الرواتب والتعويضات المزدوجة والمقدمة لفئات على حساب الموارد .
4- رفع رسم تحويل جنس العقار او الارض.
5- رفع رسوم السياحة الدينية .
6- ان العراق بلد مستورد من الدرجة الاولى لابد من العمل بنظام الاوفسيت وان الدائرة الاقتصادية لديها دراسة متكاملة حول هذا النظام وفيما يلي ايجاز عن الموضوع :

يعرف الأوفست بأنه إلزام كافة الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تحضا بتوقيع عقود مشتريات حكومية تساوي او تتعدى حد معين بالدخول في استثمارات ومشاريع مجدية داخل العراق تضيف قيمة للإقتصاد الوطني . وعموماً يمكن القول بأنه برنامج معاصر للتجارة المتقابلة عبر اتفاقيات تربط عملية تدفق الواردات من دولة أجنبية بعملية تدفق الصادرات إليها سواء بصفقات أو تعاقدات كبيرة بين شركات تتم طبقا لتوجهات حكومية أو في إطار اتفاق بين الحكومتين المعنيتين.

وفي حالة تطبيقه في العراق سيكون مبني على أساس التعاقدات التي تجريها الحكومة العراقية مع شركات الدول الأجنبية ضمن التجارة المتبادلة ، إذ تقوم الحكومة بالتعاقد بقيم عالية لشراء كميات كبيرة من السلع والخدمات (المدنية والعسكرية) من متعهدين اجانب ينتمون لدول أجنبية ، وتتحقق نتيجة ذلك منافع اقتصادية مباشرة لتلك الدول الأجنبية تتمثل في خلق فرص العمل وزيادة معدلات التدفق النقدي وكذلك زيادة الصادرات مما يساعد تلك الدول على تحسين معدلات الميزان التجاري لها ، ويساهم في تنميتها الاقتصادية على المدى الطويل ، واستناداً لتلك المنافع المتحققة فمن الممكن للعراق مشاركة المتعهدين الأجانب في المنافع الاقتصادية طويلة الأمد التي يحققونها وذلك من خلال تطبيق برنامج العمليات المتقابلة الذي يتيح للعراق (مؤسسات حكومية وقطاع خاص) مشاركة مفيدة تساعده في تنمية اقتصادياته وتحقيق عوائد اقتصادية مناسبة .

تكمن اهمية هذا النظام في الاهداف المتوخاة من تطبيقه التي تتعلق بالاقتصاد الوطني والتنمية :

1- تعزيز دور القطاع الخاص وتنميته من خلال إقامة مشاريع مشتركة مع المقاولين الاجانب في قطاعات وانشطة اقتصادية مختلفة .
2- الانفتاح على السوق الدولي بحيث يتم نقل التكنولوجيا المتقدمة بما يناسب النسق التكنولوجي للعراق من اساليب تقنية متطورة وغنية بالمعرفة ، وما يترتب على ذلك من جذب المهارات والخبرات التقنية المتوفرة لدى الشركات الاجنبية الى مشاريع الاوفست عند إنشائها ، وهذا ما يساعد على توفير فرص واسعة

لتدريب وتطوير الكوادر الوطنية الفنية منها والادارية على احدث التقنيات المستخدمة في العالم وبشكل مستمر مما يؤدي الى زيادة معدلات الانتاجية للفرد ، فقوة اقتصاد الدول لم يعد يتوقف على مدى امتلاكها للمواد الأولية ووسائل الإنتاج المتقدمة فحسب وانما على كيفية الاستفادة من عناصر القوة الموجودة لديها وتطويرها وإكمال العناصر التي تفتقدها من خلال البرامج والآليات المدعمة لإعادة الاستثمار.

3- تشجيع نقل وتوطين التقنيات الحديثة بهدف خلق فرص تشغيل لعدد كبير من الكوادر المحلية الفنية منها والادارية وبمستويات متعددة ، والتي توفرها المشاريع الجديدة التي ستنفذ ضمن إطار البرنامج ، وهذا يساعد في امتصاص البطالة وتحسين المستوى ألمعاشي.

4- التنوع الاقتصادي لمصادر الدخل وتقليل الاعتماد على عائدات النفط وخلق مشاريع اقتصادية ذات مردود اقتصادي يضاف الى العوائد الاخرى المنتجة .

5- جذب الاستثمارات الاجنبية الى مشاريع تنموية داخل العراق والتي يسببها تشابك المصالح بين العراق والشركات الاجنبية .

6- تنشيط القطاعات التي تحتاج الدولة الى تنميتها وتوجيه الاستثمار اليها من خلال عقود الاوفست .

الهدف الفرعي الثالث : خفض النفقات العامة :-

من خلال الشكل في ادناه الذي يوضح حجم النفقات التشغيلية

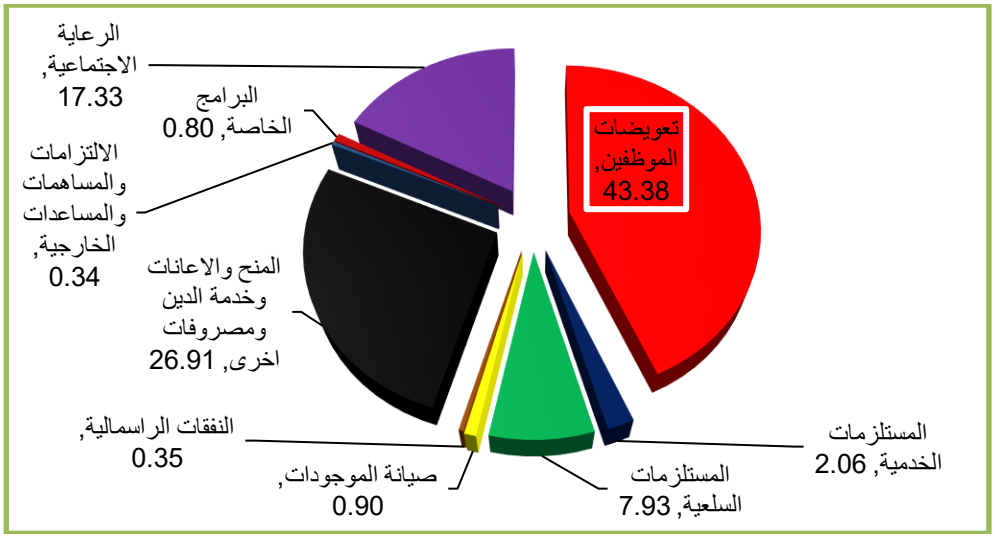

حيث اصبح الظرف الحالي يحتم علينا تحديد اولويات الانفاق والسير نحو خفض للنفقات وبصورة تدريجية . ومن خلال الفقرات التالية :

أ. تقليص العجز الاولي في الموازنة العامة الى نسبة مستدامة بمقدار (3%) من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الثلاث المقبلة (يبلغ العجز حاليا (20%) من الناتج المحلي الاجمالي).

ب. تخفيض فاتورة الرواتب والاجور من (25%) من الناتج المحلي الاجمالي الى (12.5%) خلال ثلاث سنوات , وذلك من خلال القيام بأجراءات ,منها اقتصار عمليات التوظيف الجديدة والاستبدال في القطاع العام على الضرورية جدا منها وبموافقات استثنائية من الجهات المعنية والعليا وعزل كشوفات رواتب الشركات العامة الممولة ذاتيا والمؤسسات الادارية عن التمويل الحكومي المركزي وتحديد سقف اعلى لرواتب الموظفين في الوزارات ووحدات الانفاق المالي بما يحقق العدالة ويقلل الفوارق .بعبارة اخرى ان التخفيض المقترح على الرواتب يمثل 50% من حجمها الكلي والبالغ بحدود 50 ترليون دينار ويمتدعلى فترة زمنية مقدارها ثلاث سنوات (2021– 2023).

- بافتراض ثبات حجم الرواتب هذا طبقا لرؤية الورقة البيضاء القاضية بايقاف التعيين والتوظيف لمدة ثلاث سنوات ، فان كل سنة ستتحمل تخفيضاً مستهدفا بحدود 8 تريليون دينار (يمثل 4% من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لسنة 2019) .
- ان هذا التخفيض التدريجي سوف يمس الطبقات التي تتقاضى رواتباً ومخصصات عالية ، وسيكون تاثيره محدود جداً على اصحاب الرواتب الدنيا .
- تم في موازنة 2021 تخفيض كل من:–
  - مخصصات الخطورة 50%
  - مخصصات الضيافة 20%
  - مخصصات استثنائية 20%
  - مخصصات الارزاق 33%
  - مخصصات الشهادة 50%
  - المخصصات المقطوعة 40%
  - المخصصات الخاصة 60%
  - الخدمة الجامعية 60% .

ت. اعداد واطلاق التخصيصات التشغيلية والاستثمارية على نحو فصلي , وتطوير القواعد والتنظيمات التي تخص النفقات الاساسية في الموازنة والمشروعات الاستثمارية ومتابعة الالتزام والامتثال وارسال التقارير المحاسبية والتدقيقية .

ج. اصلاح صندوق التقاعد من خلال ايقاف تمويله من الموازنة بشكل تدريجي وحصر الدفع بالصندوق فقط مع المحافظة على مساهمة الدولة ومراجعة تلك المساهمة وتعديل القانون وفقا لذلك .وضع سقف للتمويل وذلك من خلال خفض التمويل الى 50%.

هـ. انشاء نظام دعم قائم على اساس الاداء والجدارة للمؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الادارية وخفض الدعم المالي للشركات العامة بنسبة (30%) كل عام لمدة ثلاث سنوات .

و. تطبيق تخفيض على اجمالي الدعم الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى نسبة (5%) خلال ثلاث سنوات (الدعم الحالي يبلغ (13%) من الناتج المحلي. اي ان كل سنة سيكون التخفيض 3% من الناتج المحلي الاجمالي حتى نصل الى النسبة المستهدفة .

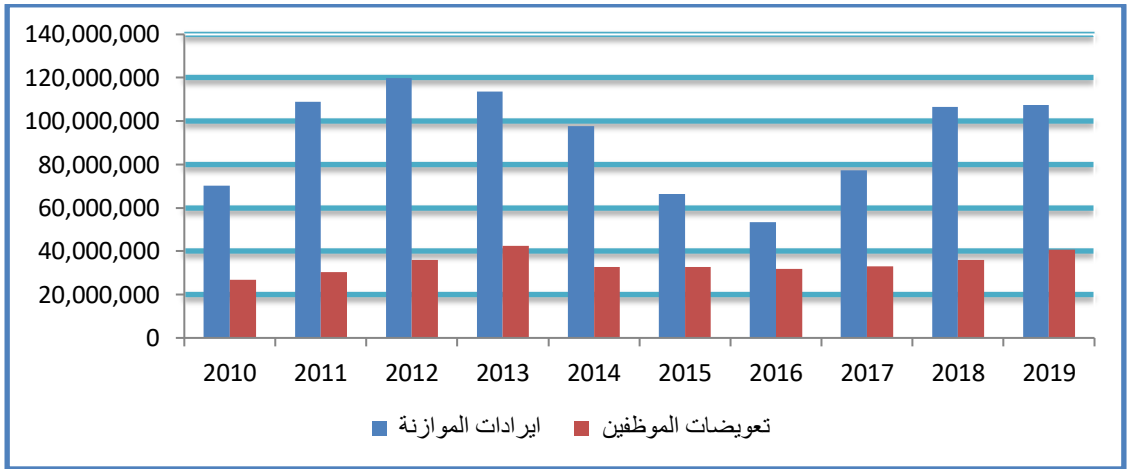

الهدف الفرعي الرابع : تنظيم حجم الدين العام :-

لقد تراجع حجم الدين العام في عامي 2018 , 2019 نظراً لتحسن اسعار النفط الخام وانعكاسه الايجابي على الايرادات العامة مما سمح بالتقليل من الاقتراض وفي نفس الوقت تسديد جزء من اقساط الدين الداخلي , اذ تراجع من (114.9) مليار دولار في عام 2017 الى (109) مليار دولار في عام 2018 وواصل الانخفاض الى 103.6 في عام 2019 ويعود هذا الانخفاض الى التحسن في اسعار النفط الخام وتقليل الاقتراض الداخلي والاستمرار بتسديد الالتزمات المترتبة على وزارة المالية ألا ان التوقعات تشير الى معاودة الدين العام الارتفاع وبشكل كبير خلال عام 2020 والسنوات اللاحقة .

مكونات الدين العام

يتكون الدين العام من اربعة مكونات اساسية هي الدين الخارجي والدين الداخلي والضمانات السيادية بشقيها الداخلية والخارجية والمتأخرات بشقيها الجارية والاستثمارية .

- يشمل الدين الخارجي الديون قبل عام 1990 والمعالجة وفق شروط نادي باريس بقيمة 9124 مليون دولار والديون الجديدة بعد عام 2003 والبالغة 16376 مليون دولار يضاف اليها ديون دول خارج نادي باريس غير المعالجة والبالغة 40401 مليون دولار وكذلك تعويضات دولة الكويت بقيمة 3000 مليون دولار وبهذا يصبح مجموع الدين الخارجي 68901 مليون دولار .

- يشمل الدين الداخلي الحوالات والسندات والقروض التي تم الحصول عليها من المصارف التجارية وصندوق التقاعد والمخصوم جزء منها لدى البنك المركزي والتي تم اصدارها في سنوات 2015 و 2016 والمستحقة التسديد جميعها وقد بلغ رصيد الدين الداخلي بحدود 41,873 مليار دينار مايعادل 35425 مليون دولار .
- الضمانات فتشمل الضمانات السيادية الخارجية المقدمة من قبل وزارة المالية بالعملات الاجنبية لغرض تمويل تنفيذ المشاريع لصالح الوزارات وكذلك المقدمة للمستثمرين داخل العراق وخصوصآ في قطاع الكهرباء ويبلغ رصيدها 4167 مليون دولار والضمانات السيادية الداخلية المقدمة من قبل وزارة المالية لصالح المصارف الحكومية والبنك المركزي لاقراض الشركات العامة ويبلغ رصيدها 13839 مليار دينار عراقي مايعادل 11708 مليون دولار وبهذا يصبح مجموع الضمانات 15875 مليون دولار .
- المكون الرابع هو المتأخرات وتشمل مستحقات الشركات المحلية والاجنبية المنفذة للمشاريع والمجهزة للسلع والخدمات لدوائر الحكومة , علاوة على المتاخرات المستحقة للشركات والمجهزين التي تقع ضمن الانفاق الجاري ويبلغ حجم المتاخرات في مجال الانفاق الاستثماري بحدود 1725 مليون دولار في حين تبلغ المتاخرات في مجال الانفاق الجاري 2292 مليون دولار وبهذا يصبح مجموع المتاخرات 4018 مليون دولار وفي ضوء ماتقدم فان حجم الدين العام يبلغ 116.5 مليار دولار .

مكونات الدين العام للمدة 1999-2019

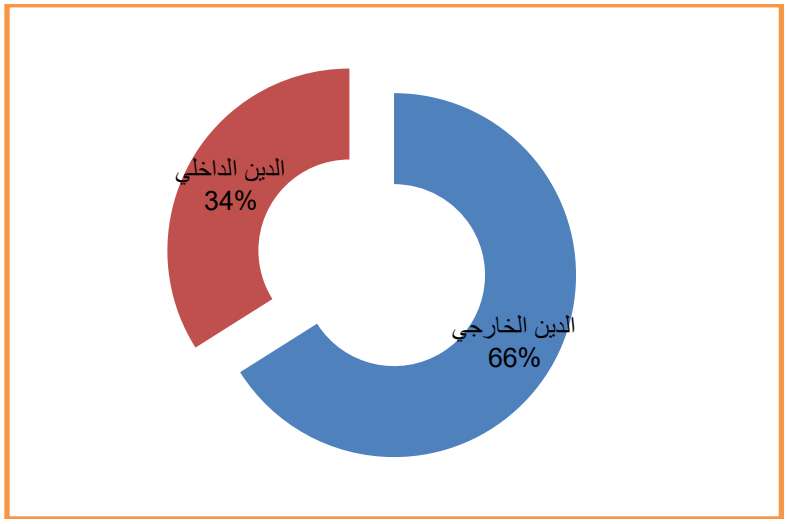

تستند خطة الدين العام على المعطيات الاتية:

- بقاء اسعار النفط الخام عند مستويات دون 50 دولار للبرميل الواحد.
- استمرار العجز المالي نتيجة زيادة الانفاق العام.
- تسديد التزامات الدين الخارجي من الاقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها.
- اعادة هيكيلة الدين الداخلي لتسديده على فترة اطول تتلائم مع قدرة وزارة المالية على التسديد.

- المحافظة على استدامة الدين العام.

وفي ضوء هذه المعطيات سوف نلخص استراتيجية الدين العام في ثلاث غايات او ستراتيجيات هي :

ستراتيجية 1 : الاقتراض :-

تستند خطة الاقتراض للسنوات الثلاث القادمة (2021 – 2023) على حجم العجز المالي في الموازنة العامة ، نظرا لكون الاقتراض متغير تابع للعجز المالي ، اذ يحدد حجم العجز في الموازنة العامة مقدار المبالغ الواجب اقتراضها لغرض سد الفجوة التمويلية ، ويكون دور دائرة الدين العام البحث عن مصادر التمويل وتوزيعها بين المصادر الداخليه والخارجيه.

ان الهدف الاساسي هو المحافظة على استدامة الدين العام ،على الرغم من التوقعات بزيادة حجم الاقتراض في السنوات القادمة وذلك من خلال الاستمرار في تسديد التزامات الدين في مواعيدها والمحافظة على مستويات مقبولة من صافي الاقتراض.

وسوف تركز الخطة على الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي على حد سواء للسنوات الثلاث القادمة وكالاتي:

- زيادة الاعتماد على اصدار السندات الوطنية بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي وسوق العراق للاوراق المالية من اجل توسيع الوعاء الممكن الاقتراض منه داخليا والسماح للقطاع الخاص بتمويل العجز .

اذ ان نسبة كبيرة من عرض النقد مدخرة لدى المواطنين وبالمقابل فان نسبة الودائع الثابتة ولاجل لدى المصارف التجارية لا تشكل نسبة كبيره من عرض النقد وهذا يتطلب وضع الية لهذه العملية مع مراعاة الجوانب القانونية.

- الاستمرار باصدار حوالات الخزينة على ان تعتمد على المزادات التي تقام لدى البنك المركزي العراقي، وتجنب اصدار حوالات خزينة خارج المزادات وكذلك تجنب ادراج فقرات في قانون الموازنة العامة تطلب من وزارة المالية اصدار حوالات خزينة لاغراض محددة سلفا دون ان يكون لها تخصيص في الموازنة العامة، لقد نجحت دائرة الدين العام في هذا الخصوص في السنوات السابقة ونامل ان يستمر العمل بنفس الاتجاه.
- من اجل زيادة قدرة المصارف التجارية على شراء حوالات خزينة التي تصدرها وزارة المالية ينبغي اكمال توطين رواتب جميع الموظفين وتشجيع المصارف على تبني الانظمة المصرفية الالكترونية واستخدام وسائل الدفع الحديثة وغيرها من الاجراءات التي تشجع على ايداع الاموال لدى المصارف التجارية.
- استمرار الاقتراض الخارجي لدعم الموازنة من صندوق النقد الدولي كلما كان ذلك ممكنا لانه يفتح المجال امام الموسسات المالية الدولية الاخرى والمانحين الى تقديم قروض لدعم الموازنة ، وغالبا ما تكون هذه القروض ميسرة من ناحية الفوائد ومدة التسديد ويفضل ان تستخدم لتمويل استثمارية بدلا من تمويل الانفاق الجاري.

- معاودة اصدار سندات خارجية في السوق المالية العالمية وبمبالغ تقل عن (500) مليون دولار سنويا من اجل بناء سوق لسندات الحكومة العراقية في الخارج والتي على اساسها يتم قياس الملاءة الائتمائية للاقتصاد العراقي.
- الاعتماد على القروض من البنوك التجارية العالمية بضمانة موسسات ضمان الصادرات لتمويل مشاريع البنى التحتية ، وقد اثبتت هذه القروض سرعة في تنفيذ المشاريع كون الجهات المنفذة شركات عالمية معروفة ، ومن اجل تشجيع هذه القروض ينبغي توفير الدفعات المقدمة والبالغة 15% من قيمة العقود ضمن تخصيصات الوزارة المستفيدة.
- التقليل الى ابعد مدى ممكن من الاعتماد على قروض مؤسسات التمويل الدولية والبنوك التنموية، نظرا لبطى تنفيذ المشاريع الممولة بهكذا قروض والتي تستغرق سنوات طويلة ، وتضاعف كلف الاستشاريين جراء ذلك .

ستراتيجية 2: الضمانات السيادية :-

قدمت وزارة المالية العديد من الضمانات السيادية بالعملات الاجنبية وبالدينار العراقي منذ عام 2009 ولحد الان ، وبلغ رصيد الضمانات الخارجية بحدود 4167 مليون دولار اغلبها تخدم قطاع الكهرباء ، اما الضمانات الداخلية المقدمة للمصارف الحكومية والبنك المركزي العراقي يبلغ رصيدها 13839 مليار دينار عراقي وهناك فوائد متراكمة عليها

ان خطة دائرة الدين العام تهدف الى تقييد اصدار الضمانات بشكل عام نظرا لاستخدامها لتمويل نشاطات الحكومة خارج نطاق الموازنة العامة ، وبالتالي يصبح انفاق خارج الموازنة ويؤدي الى تراكم المتأخرات.

وقد نفذت دائرة الدين العام بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وديوان الرقابة المالية ومكتب رئيس الوزراء عملية مسح الضمانات الداخلية والخارجية وادراجها ضمن احصاءات الدين العام واعداد مسودة تعليمات لاصدار الضمانات بالاستناد الى قانون الادارة المالية لعام 2019.

ستراتيجية 3: التسديدات :-

لقد نجحت دائرة الدين العام في تحقيق هدف خطتها بتخفيض حجم الدين الداخلي في السنتين السابقتين من 55 ترليون دينار الى 40 ترليون دينار عراقي ، الا ان جائحة كورونا وتراجع اسعار النفط الخام تدعو دائرة الدين العام الى تبني هدف استدامة الدين العام للسنوات الثلاث القادمة.

وفي هذا الاطار تعمل دائرة الدين العام على اعادة هيكلية الدين الداخلي وتقسيطية على مدار عشر سنوات ابتداء من عام 2021 وهذا سوف يقلل من حجم التسديدات المطلوبة مقارنته في السنوات الماضية ويساعد وزارة المالية على خدمة ديونها ، اما بالنسبة للدين الخارجي فان غالبية الدين الخارجي هو طويل الامد والفوائد في اغلبها ذات فوائد ميسره ويقل عن 5% مع بعض الاستثناءات التي تكون الفائدة فيها اقل من 7% سنوياً.

الهدف الرئيسي الثاني : السياسة النقدية :-

من المعروف ان ادوات السياسة النقدية تقع ضمن سلطة البنوك المركزية فهي مسؤولة عن تحقيق استقرار اسعار الصرف والحفاظ على مستوى ثابت من التضخم الى جانب مراقبة عمل المصارف واسواق المال في الاقتصاد الوطني .في الحقيقة ان البنك المركزي العراقي اجتهد منذ مطلع عام 2004 في كبح جماح التضخم الذي انتاب الاقتصاد العراقي ابان احداث الحظر الاقتصادي عام 1990 الى جانب تحقيق استقرار في اسعار الصرف . هذا يعني ان ثمة مؤشرات ايجابية تحققت عن عمل السلطة النقدية خلال ما يزيد عن عقد ونصف من الزمان . ولكن بالمقابل فأن هذه السياسة اصبحت لا تتناغم الى حد بعيد وظروف المرحلة الراهنة ذات الازمات الاقتصادية المعقدة الجوانب.هذه المرحلة تميزت بشيوع جائحة كورونا وما ترتب عليها من انهيار الاسواق العالمية بما فيها اسواق النفط الى جانب تنامي الاشكالات الاقتصادية وفي مقدمتها البطالة والفقر وتدهور قطاع الخدمات كل هذه الامور وغيرها دفع بالاتجاه اعادة النظر في رسم ملامح السياسة النقدية في المرحلة الانية وفي هذا الصدد لابد من بيان الاتي :

1- مزاد العملة الاجنبية

الواقع يشير الى ان اسلوب المزادات لبيع العملة الاجنبية يفتح العديد من قنوات غير منظمة للعملة الاجنبية وخاصة من قبل المصارف الاهلية . وعلية لابد من للبنك المركزي في البحث عن الية لادارة سوق الصرف الاجنبي بدلا من مزاد العملة الاجنبية .

2- سعر صرف الدينار العراقي

يتبع العراق سعر صرف ثابت – مدار فهو ثابت كونه محدد بقيمة الدولار الامريكي المقابل له ومدار كون ان البنك المركزي العراقي هو المسيطر على ادارة سعر الصرف . في الحقيقة ان نظم سعر الصرف الثابت قد اثبت فشلها في العديد من دول العالم كونها تسببت في تعطيل العديد من القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع التجارة الخارجية وقطاع السياحة . عليه نجد من الضرورة بمكان مراجعة سعر الصرف من قبل البنك المركزي العراقي بشكل الذي يتناسب مع طبيعة المرحلة ويفضل ان يكون سعر الصرف لعام 2021هو (1350) وعند اخذ مجموعة من السيناريوهات نلاحظ ارتفاع اسعار النفط .

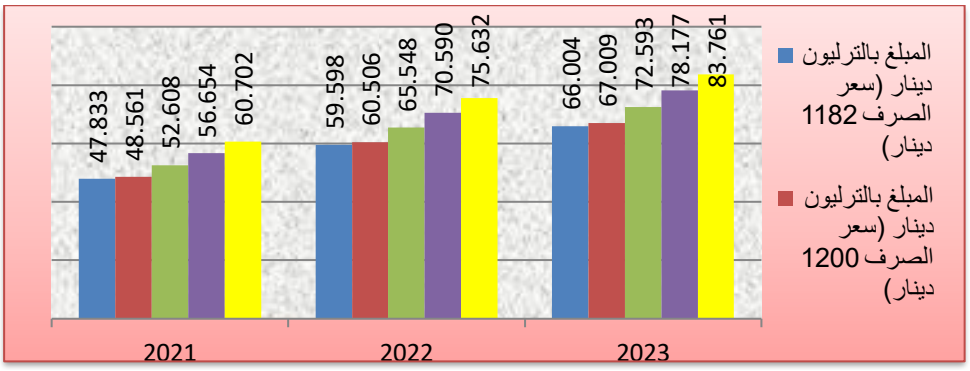

اتباع سياسة نقدية توسعية

بما ان الاقتصاد العراقي في حالة انكماش والقطاع الخاص ضعيف متخوف من الولوج في الاسواق . لذا نحتاج الى سياسة نقدية ذات مرونة في منح الائتمان بشروط مقبولة وموضوعية وبما يضمن تحقيق المكاسب الاقتصادية الرامية الى اشراك القطاع الخاص.

هناك اهداف مهمة

الهدف الرئيسي الاول :دعم وتحقيق الاستقرار المالي

الستراتيجيات

ـ تعزيز انظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر

ـ حماية النظام المالي

ـ تعزيز الشمول المالي

ـ تعزيز و تكامل الشمول المالي في العراق من خلال مبادرة البنك المحتملة ستة تترليون دينار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة

ـ ادارة الاحتياطات الاجنبية

ـ زيادة حجم الاحتياطي الاجنبي .

الهدف الرئيسي الثاني . تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

ـ دعم وتطوير الصناعة المصرفية الاسلامية

ـ دعم انشاء مؤسسة لضمان الودائع .

الهدف الرئيسي الثالث تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي

- **تعزيز واستكمال البنى التحتية**
- **تطوير عمليات البنك**

الهدف الرئيسي الرابع :تطوير رأس المال البشري

- **تصميم وتطوير برامج التدريب شاملة للموارد البشرية**

الهدف الرئيسي الخامس :تعزيز وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

. **الهدف الرئيسي الثالث: تعديل التشريعات المالية والاقتصادية :-**

1- تعديل قانون الاستثمار (اظهرت التجربة وجود مشاريع متلكئة وغير منجزة وذلك لوجود مواد بالقانون تحمي المستثمر وتعطي امتيازات كثيرة دون التزامات)

2- تعديل القوانين الضريبية والكمركية (قوانين قديمة لاتواكب التطور)

3- اعداد مشروع قانون التامين الموحد

4- تعديل قانون الاستثمار الصناعي الخاص والمختلط

5- تشريع القوانين والانظمة الضرورية لقطاع النفط والغاز .

6- تشريعات خاصة تتيح اعتماد الانظمة الالكترونية وما يتعلق بها .

7- هناك تقاطع مابين القرارات والقوانين المالية والاقتصادية .

8- اضافة مادة بموازنة 2021 وهي ايقاف كافة قرارات مجلس الوزراء والقوانين النافذة التي تجيز لدوائر الدولة الممولة مركزياً التصرف بالايرادات المستحصلة عن طريقها لاغراض النفقات ا لتشغيلية وتحول ايراداتها ايراداً نهائياً لحساب الخزينة العامة للدولة بما فيها حصة الخزينة العامة للدولة عن ارباح الشركات العامة والهيأت والدوائر الممولة ذاتياً.

الهدف الرئيسي الرابع :الحوكمة واصلاحات الادارة العامة :-

1- ايجاد اليات قابلة للتطبيق والحزم في مكافحة الفساد .

2- تفعيل موضوع اللامركزية .

3-تفعيل موضوع البترو دولار .

4-تفعيل موضوع تخصيص50% من الايرادات الكمركية للمحافظات .

5-تحسين جباية الرسوم الخدمية

6-تقليص البعثات الدولية في الدول التي لاتوجد بها جاليات عراقية او اي مصالح اقتصادية .

7-تنشيط سوق العراق للاوراق المالية .

8-توفير البيئة الملائمة لتحقيق زيادة فعلية من مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومن خلال مايلي :

- انشاء صندوق مدعوم من الجهات الحكومية والمصارف الخاصة والمنح الخارجية لتمويل مشاريع القطاع الخاص
- قيام وزارة المالية بأصدار سندات دعم الاقتصاد العراقي بالدولار و الدينار , و بقيمة (5) ترليون دينار قابلة للزيادة
- توسيع برامج بين القطاعين العام و الخاص عبر تشريع قانون الشراكة بين القطاعين العام و الخاص
- تقوية سياسة حماية و المستهلك من خلال السيطرة على المنافذ ووضع ديناميكية للتعرفة على الاستيرادات واجراءات التقييس والسيطرة والنوعية
- تسهيل عمل القطاع الخاص في مجالات بدء العمل التجاري مثل الرخص التجارية وتسجيل الشركات لامركزياً وفق قاعدة بيانات شاملة
- اجراء تعديلات على عدد من القوانين الاساسية المتعلقة بالاقتصاد والاعمال بهدف تحسين بيئة الاعمال وتحديث البنية القانونية المنظمة لها .
- تسديد المستحقات المتأخرة بعد عام 2014 لمقاولي المشروعات الحكومية و الفلاحين , و المستثمرين في انتاج الكهرباء بيعها واية مستحقات اخرى للقطاع الخاص المحلي وكذلك تعويضات هيأة دعاوى الملكية .

9- الاشغال العامة :

اعادة توجيه العمالة الى مشاريع البناء والبنية التحتية ومعالجة الترهل في مؤسسات الدولة

- ايجاد الاطر القانونية والتنظيمية لتفعيل برامج الاشغال العامة
- استقطاب اعداد كبيرة من موظفي القطاع العام منخفضي الانتاجية ومنخفضي الاجر وتوجيههم الى برنامج الاشغال العامة وتوفير فرص عمل في الاشغال العامة للعمال العاطلين عن العمل من فئات ذات الدخل المحدود
- دعم مشاريع حيوية صغيرة الحجم في كافة مناطق العراق يجرى تنفيذها من خلال المؤسسات المحلية
- تمويل الاشغال بشكل منفصل من ثلاثة مصادر تشمل الايرادات الحكومية العامة والقروض المباشرة من الاسواق بمنضمات والقروض والمنح من الوكالات الدولية لتصل الى خمسة ترليون دينار على مدى خمس سنوات .

10- أصلاح انظمة الادارة المالية :

أ. الاسراع في تنفيذ مشروع " نظام ادارة المعلومات المالية المتكامل (IFMIS) " لتحديث الادارة المالية العامة وحسب الخزانة الموحد (TSA) , بالتعاون مع البنك الدولي.

ب. تنفيذ احصاء شامل لموظفي الحكومة من اجل تطبيق نظام الكتروني للموارد البشرية مرتبط بانظمة الرواتب وقواعد البيانات الاخرى , وتطوير نظام اساسي لادارة الهويات التعريفية لجميع موظفي القطاع العام .

ج. مواءمة الرواتب والمخصصات الحكومية وفق المعايير الدولية , ومراجعة الدرجات على نحو منسجم وعقلاني , وتطوير وانشاء هدف مالي متوسط الامد لاجور ورواتب القطاع العام.

11- هيكلة الشركات العامة الممولة ذاتياً:

- رفع مستوى الشركات العامة ' وتحويلها الى مؤسسات تمويل ذاتي حقيقي
- تفعيل اجراءات اعادة هيكلة الشركات العامة وتحويلها الى شركات تعمل بمناهج تجارية .
- انجاز تحليل كامل للوضع المالي لهذه الشركات للوصول الى صورة واضحة عن اعمالها وفاعليتها وتقييم قابليتها على الاستمرار .
- تصنيف الشركات بين ناجحة يجرى خصخصتها كلياً أو جزئياً ' او تحويلها الى شركات مساهمة مختلطة ' ومتعثرة يجري اعادة هيكلتها لتحويلها الى شركات ناجحة خلال ثلاث سنوات 'وفاشلة يجري تصفيتها .
- تطبيق خطة انتقالية تتعلق ببيع وشراء السلع والخدمات التي تقدمها تلك الشركات .
- معالجة الترهل الوظيفي في هذه الشركات العامة
- تطبيق عملية حسابية اقتصادية لقيمة الكهرباء بما يتوافق مع اسعار الوقود الحقيقي في السوق العالمي وتحصيل الايرادات لجميع استخدامات الكهرباء بشكل مبني على هذا السعر وعرضها على مجلس الوزراء لغرض المصادقة عليها .

12- توجهات عامة :-

أ. مراجعة دعم الوقود للشركات العامة .

ب. تفعيل قانون صندوق استرداد أموال العراق.

ج.وضع وتطبيق برنامج لبيع بعض الاصول الحكومية لاجل تحسين ادائها بما يتوافق مع المصلحة العامة, وتشجيع الاقتصاد الوطني , وتحقيق الاستثمار الامثل لها.

د. اصدار سندات وصكوك وطنية , وعرضها للتداول العام في سوق العراق للاوراق المالية , بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي .

هـ.تلتزم وزارة الصحة بالاحالة على العروض بأوطأ الاسعار لشراء الادوية المسجلة بالاسم العلمي او التجاري والمستلزمات والاجهزة المطابقة للمواصفات بهدف توفير ذلك وفق معايير الجودة والانفاق الرشيد

المحور الثالث: ستراتيجية الوزارات:-(هناك اصلاحات تطرقت لها الورقة البيضاء تم ادخالها ضمن ستراتيجية كل وزارة وحسب الاختصاص)

1- وزارة الصحة

تتلخص الاهداف الاستراتيجية لهذه الوزارة في البنود التالية :

أولا – الاتفاق على مجموعة أو حزمة من الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية لكي تكون متاحة باستمرار وبجودة عالية لجميع المواطنين. وسيتم اختيار الخدمات المدرجة في الحزمة وفقا للمعايير الآتية: عبء المرض، والأدلة العلمية على التأثير الوقائي او العلاجي للخدمة، وجدوى التكلفة والتنفيذ، والحماية المالية والقيم الأخلاقية.

ثانيا – وضع نظام التأمين الصحي. سنناقش مشروع القانون الذي أعده البرلمان بالفعل وسنقدم في نفس الوقت اقتراحاً آخر يستند في المقام الأول إلى فرض ضرائب على رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين والقطاع الرسمي الخاص. و قد استقرت وزارة الصحة على تصميم محدد لتنفيذ التأمين الصحي خاصة بهذا المشروع مع خبراء دوليين مع الإفادة من الخبرة في بلدان أخرى.

ثالثاً – التصدي للفجوات في القوى العاملة الصحية ووضع خطة عمل واضحة للموارد البشرية:

يتطلب قطاع الموارد البشرية أسلوبا جديدا لإدارة القوى العاملة الصحية، فضلا عن مستوى أعلى من التخطيط والتنسيق المشترك بين مؤسسات التعليم الطبي والصحي ووزارة الصحة.

ونرى أن الخطوة الأولى بهذا الإتجاه تتمثل بوضع استراتيجية وطنية للموارد البشرية وخطة عمل تضع ضمن أولوياتها تفعيل دور مجلس الخدمة الاتحادي.

رابعاً – القضاء على الازمة الدوائية:

نواصل العمل على توفير كل الادوية الأساسية ونحافظ على ادامة الحصول عليها وتفادي حدوث أزمات مماثلة في المستقبل و ذلك من خلال إنشاء إدارة شفافة خاضعة للمساءلة لمؤسسات وزارة الصحة، والسيطرة على الفساد، وتصحيح الآثار السلبية لسياسات اللامركزية ونقل الصلاحيات.

خامساً – توسيع خدمات المستشفيات وتحديثها:

بعد استئناف العمل لاستكمال بناء 6 مستشفيات في بابل والبصرة وكربلاء والنجف والناصرية والعمارة تجري بانتظام متابعة التقدم المحرز ومعالجة كل ما يعرقل العمل او يؤخره بالتعاون مع الوزارات الأخرى لكي نضمن افتتاح هذه المستشفيات وفقا للإطار الزمني المتفق عليه. وندرس حاليا الخيارات الممكنة للتشغيل السليم للمستشفيات الجديدة وادخال ممارسات الإدارة الحديثة فيها.

سادساً – وضع خطة شاملة لإعادة بناء البنية التحتية الصحية مع إعطاء الأولوية للمحافظات المحررة والمتأثرة بالإرهاب:

يعد التصدي لتدهور البنية التحتية وإعادة تأهيل وصيانة المؤسسات الصحية من اهم المهام في اصلاح النظام الصحي. ويمثل الدمار الهائل للنظام الصحي في المحافظات المحررة أولوية ملحة.

سابعاً– إعادة تنظيم القطاع الصيدلاني، وتعزيز الوظائف التنظيمية للأدوية بما في ذلك انتقاء الأدوية وتسجيلها ورصدها ومتابعة ما بعد التسويق وتحديث سياسات وأنظمة توريد وخزن وتوزيع الادوية.

ثامناً– معالجة الثغرات في الخدمات الوقائية و مواجهة التحديات الصحية الرئيسة:

– السيطرة على الامراض المعدية والكشف المبكر للأوبئة والتهديدات الصحية الأخرى والاستجابة لها؛

– الوقاية من الأمراض غير الانتقالية ومكافحتها وخاصة أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطانات ومرض السكري مع التركيز على دعم مراكز الكشف المبكر وعلاج السرطان وامراض القلب والسكري؛

– تعزيز البرامج الاعلامية في كل الاوقات ولاتختصر في وقت الازمات الصحة .

2- وزارة التربية

رؤية الوزارة

- نظام تربوي وتوفير فرص التعليم للجميع بما يحقق متطلبات المجتمع المتحضر ويسهم في بناء الانسان ويرسخ مبادئ المواطنة الصالحة والديمقراطية وحقوق الانسان.

رسالة الوزارة

اصلاح نظام التربية وتطويره بما يجعله مشاركاً فاعلاً في انتاج المعرفة مع الاستخدام الامثل للموارد البشرية والمادية والمالية لضمان تحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق السلام في العراق.

المنطلقات الاساسية للغايات الاستراتيجية

تم تبني مجموعة من المنطلقات لتكون اساسا لصياغة الغايات الاستراتيجية للتربية وقد تم اشتقاق هذه المنطلقات من رؤيا ورسالة النظام التربوي كالاتي :–

- تعليم يؤمن تكافؤ الفرص .
- تعليم ذي جودة عالية .

- تعليم يسهم في التنمية الشاملة .
- تعليم متطلبات المجتمع المتحضر.

القيم الجوهرية

الحرية والعدالة والمساواة الصالحة والانتماء والوسطية واحترام الرأي الاخر والشفافية والمسؤولية والريادة وبناء شراكات فاعلة.

وتحقيق هذه القيم من خلال المهام الرئيسية للوزارة الثلاث وهي :-

- نشر التعليم .
- جودة التعليم .
- بناء القدرات البشرية .

الاهداف

تنشئة جيل واع يؤمن بالله والقيم الدينية والاخلاقية والوطنية محب لوطنه ومتسمك بوحدته ارضا وشعباً وبالقيم الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير مؤمنا بالتعليم كعامل اساسي لتقدم المجتمع معتز بالتراث العراقي وثقافة التنوع القومي والديني منفتح على الثقافات العالمية .

توجيه الطالب الى التمسك بالعلم والمعرفة واساليب التفكير المعاصرة .

تنمية قدرات الطالب الابداعية بما يضمن تكامل شخصيته جسمياً وتعليمياً واجتماعياً وروحياً.

تعزيز دورة التربية والتعليم في الحياة والعمل المنتج والحفاظ على استقلاليته واتاحة للجميع وتحسين نوعيته باتجاه استثمار افضل الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة.

تنفيذ خطة بناء المدارس

1- الشروع ببناء 1000مدرسة جديدة ضمن مدة خطة الاصلاح

2- توفير المتطلبات الاساسية لدخول الشركات المتخصصة لبناء المدارس .

3- معالجة موضوع المدارس المتلكئة ضمن جدول الاولويات حسب نسب الانجاز والمحكومية ومن خلال خطة وزارة التخطيط .

3- وزارة التعليم العالي

تتلخص الاهداف الستراتيجية لهذه الوزارة في البنود التالية احداث تغيرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية وتوجيه المؤسسات التربوية والبحثية لتكون اداة رئيسية في ترجمة نظرية العمل البحثية بما يحقق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه تحقيق الاصالة والرصانة العلمية والتفاعل مع التجارب والخبرات الانسانية بالشكل الذي يأخذ بنظر الاعتبار خصوصية مجتمعنا ، وتطمح الوزارة الى تحقيق أهدافها من خلال الخطوات الآتية :

الاستراتيجيات

1- اعتماد الجودة في جميع الجوانب العملية التعليمية وان تتم تطبيقات الجودة من خلال منظومة اطر مؤسسية فاعلة .

2- تحسين البيئة الجامعية وتوفير المستلزمات المطلوبة لاسيما ما يتعلق بغرف التدريسين والمساحة المخصصة للمطالعة في المكتبات والمقاعد الدراسية وتوفير اجهزة الحاسبات للتدريسين والطلبة فضلاً عن توفير القاعات الدراسية المناسبة وتجهيزها بادوات التدريس الحديثة من لوحات الكترونية واجهزة عرض الكترونية ومنظومة انترنت متكاملة وبما يتلائم مع الطرق الحديثة للتعلم .

3-تطوير الموارد المعرفية بصورة مستمرة لتحقيق المستوى العلمي المتميز للطلبة بوصفها احد اركان عمليتي التعليم والتعلم .

4-دعم الجامعات العراقية بالكفاءات العلمية وخاصة الكفاءات العلمية العراقية المهاجرة من خلال تشريع قوانين تسهل عملية عودتهم للبلد.

5-زيادة نسبة التدريسين الحاصلين على شهادة الدكتوراه وبالقاب علمية عالية (استاذ ، استاذ مساعد) من خلال تشجع حركة الترقيات العلمية ودعمهم بالإمكانيات المادية الخاصة بعمليات النشر والتعضيد

6-اعتماد الكفاءات العلمية والتربوية في اسناد الوظائف القيادية العليا في الجامعات والكليات والمعاهد.

7-اعتماد المعايير العلمية في استحداث الكليات الاهلية واختيار أعضاء الهيئة التدريسية كماً ونوعاً .

8-التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم من خلال تخصيص مواقع الكترونية وصفحات ومنصات الكترونية لكل كلية وقسم علمي لنشر المحاضرات والبحوث العلمية واية متطلبات علمية على تلك المواقع والمنصات .

9-تعزيز التعاون بين منظومة التعليم العالي وباقي مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في جميع المجالات العلمية والمهنية .

10- تطوير اساليب الامتحانات والتخلي عن الاساليب التقليديـــة والاعتماد على اجراءات موضوعية في عملية التقييم واعتماد اساليب علمية هادفة للأشراف والارشاد التربوي

11- التوسع في اقامة الشراكات مع الجامعات والمؤسسات العلمية والمهنية الدولية من خلال اجراء البحوث المشتركة واقامة المؤتمرات العالمية ونشر البحوث في المجلات العلمية العالمية .

12- ايجاد اساليب موضوعية لتقييم اداء الافراد والمؤسسات التعليميـــة وربط الترقيات العلمية والترفيع بنتائج التقييم .

13- تبني سياسة الموائمة بين سياسة القبول المركزي واحتياجـــات سوق العمل وجعل التعليم موجهاً نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلد .

14- اعادة هيكلة واستحداث الجامعات والكليات لتضم التخصصات العلمية التي تتوافق مع حاجة السوق لها

ومن خلال ماطرحته الورقة البيضاء بهذا الجانب ندرج مايلي :

- دراسة سوق العمل المستقبلية المتوقعة في العراق على اساس الاحتياجات المستمرة والمتزايدة وبالتنسيق مع مجلس الخدمة المدني
- الاهتمام بتطوير الثقافة العامة بما يشمل التوعية الشاملة لتحفيز المجتمع على تثمين اصحاب المهارات بما فيها المهنية والفنية .
- مراجعة التشريعات التي تعيق تطوير سوق العمل
- مراجعة برامج ادارة الاعمال في الجامعات .

4- وزارة الزراعة

- مراجعة القوانين النافذة ذات الصلة بالقطاع الزراعي
- تفعيل قانون الاقراض الزراعي الميسر واحداث تعديلات بالمصرف الزراعي التعاوني
- بناء الثقة مع الفلاح والتزام الحكومة بوعودها
- توجيه الاهتمام الى التنمية الريفية الشاملة
- تفعيل العمل ببطاقة المزارع والمستثمر الزراعي الالكترونية

الاستراتيجيات التي تحقق ذلك :-

- التوسع في زراعة المحاصيل المحلية التي تدخل مباشرة في غذاء الانسان والمحاصيل الزراعية التي تعد مواد اولية للعديد من الصناعات .
- توزيع الاراضي المملوكة للدولة التي تبلغ 66% من مجموعها الكلي الى افراد وخريجي كلية الزراعة لغرض زراعتها لابد منذلك تحت اشراف الوزارة ومنحهم قروض من المصرف الزراعي لغرض زراعتها ودعم الفلاح بالمستلزمات .
- التنسيق مع وزارة الصناعة لغرض تصنيع الالات والمكائن والمعدات الزراعية لغرض التوسع في الانتاج .

<u>الهدف الثاني مكافحة التصحر</u>

- الادارة المتكاملة للاراضي والمياه
- منع الرعي الجائر
- حماية الغطاء النباتي
- ايقاف تدهور التربة باستخدام الاسمدة والسيطرة على التعرية

<u>الهدف الثالث : الاهتمام بزراعة المنتجات الستراتيجية وهي الرز العنبر والشعير التي بالامكان تصديرها الى الخارج .</u>

5-وزارة الصناعة

الهدف الاول : حماية المنتجات المحلية

1- الزام الوزارات بالالتزام يتأمين احتياجاتها من منتجات وزارة الصناعة. .

2- تدقيق فعال لقانون التعرفة الكمركية الاضافية على المستورد الذي ينافس المنتجات المحلية .

الهدف الثاني : حماية المستهلك .

- ستراتيجية دعم المخرجات اهم جدا من المدخلات
- ستراتيجية اقامة مختبرات فحص عند النافذة الحدودية لضمان فحص جميع المستوردات وعدم اعتماد القوائم البديلة.
- ستراتيجية(2) تفعيل دور مراكز التنمية لاعمال ومعالجة وضع العمالة الفائض.
- ستراتيجية (3) دعم القطاع الصناعي من خلال اعفاءات ضريبية وكمركية ومنحهم القروض الميسرة.
- دعم الصناعيين بالوقود والكهرباء وباسعار مدعومة .
- دعم المنتجين وتقديم تسهيلات لهم لتصدير المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلية .
- دراسة فقرات المنهاج الاستيراد وتحديد السلع الواجب استيرادها وحذف المنتجات المصنعة محليا
- زيادة نشاط الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لفحص المستودات .

الهدف الثالث لتشجيع الصناعات الزراعية بالتنسيق مع وزارة الزراعة .

6-وزارة التجارة

الرؤية

العمل على ان يكون قطاع التجارة الخارجية بحلول عام 2021 أكثر تنظيما وازدهارا واقل تشوها ، ومحفزا لتطور القطاعات الاقتصادية المنتجة في البلد ، ورائدا في دعم القطاع الخاص ، بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص العمل.

الرسالة

تعمل وزارة التجارة بالتعاون مع البنك المركزي العراقي وباقي الجهات القطاعية الحكومية والخاصة على تطبيق خطة التجارة العراقية لعام2021 من خلال خلق بيئة عمل منظمة وإزالة كل المظاهر السلبية التي تعتريه وجعله قطاعا حيويا ومزدهر ومنضبط ، مبادر محليا ومنافس إقليما ، ومتكامل عالميا.

المحور الاول : التوجهات الرئيسية لخطة التجارة الخارجية

التوجه الأول : (مكافحة الإغراق السلعي) من خلال :

- ضرورة الحد من الإغراق السلعي للسوق المحلية من خلال تفعيل القوانين التي تكافح الإغراق وتحمي المنتج والمستهلك المحلي.
- العمل على تشريع قوانين جديدة أو تعديل القوانين النافذة بالشكل الذي يحد من هذه الظاهرة السلبية .

التوجه الثاني : (تلبية احتياجات المؤسسات العامة والقطاع الخاص) من خلال :

- يتم تلبية احتياجات جميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص العراقي من السلع المستوردة وفق منهاج استيرادي يعد لهذا الغرض بالتشاور مع جمع الوزارات والاتحادات والغرف التجارية والصناعية المعنية بالقطاع الخاص العراقي.
- تقوم وزارة التجارة وبالتنسيق مع وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بوضع شروط وضوابط ومواصفات وكميات السلع المراد استيرادها وفق المنهاج الاستيرادي.

التوجه الثالث : (ترشيد الاستيرادات ودعم الصادرات)

تطوير المبادلات التجارية والعلاقات الخارجية بترشيد وضبط الاستيرادات وبالتحكم في الواردات وفي مستوى العجز التجاري.

التوجه الرابع :

تحسين بيئة الأعمال التجارية ومناخ الاستثمار التجاري.

التوجه الخامس:

تفعيل دور التجارة الالكترونية في العراق من خلال إصدار التشريعات القانونية.

المحور الثاني : السياسات الحكومية الداعمة لتوجهات خطة التجارة الخارجية

- إيجاد تدابير تشريعية وإجرائية ومؤسسية للعمل على خلق مناخ أعمال مواتي للتنمية المنشودة في قطاع التجارة الخارجية.
- تفعيل الحوافز الموجهة لقطاعات بعينها بشرط ربط الحصول على هذه الحوافز بتحقيق الاهداف المنشودة في القطاعات المعنية.

- ❖ استخدام أدوات السياسة التجارية بما يتوافق مع اهداف التنمية الاقتصادية
- ❖ حماية وتشجيع المنتج المحلي وتنمية الصادرات بتعزيز تواجدها في الأسواق العالمية والتوجه نحو الأسواق الواعدة.
- ❖ تشجيع الصناعة المحلية لتحقيق التكامل ما بين سلاسل التوريد المحلية والاندماج في سلاسل التوريد العالمية بتطبيق حزمة متكاملة وشاملة من التدابير لتشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية في القطاعات ذات الأولوية الواعدة.

المحور الثالث : التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لواردات العراق

يُعبر التركيب السلعي لواردات أي بلد عن التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة، ويبين أنواع السلع المطلوبة للقيام بعملية التنمية، فضلا عن السلع المطلوبة التي لا يمكن إنتاجها محليا لإشباع حاجات الطلب الاستهلاكي المحلي ومن البديهي أن ارتفاع نسب الواردات من السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات لبلد ما يُعد خللا في قُدرة الوحدات الإنتاجية المحلية، أما إذا ارتفعت نسب السلع الوسيطة والراسمالية فضلا عن المواد الخام، فان ذلك يُعد في صالح عملية الاستثمار وتكوين راس المال الثابت وتُصنف الواردات حسب نوع المواد إلى سبع مجموعات رئيسية هي (المواد الغذائية والمشروبات، المواد الخام، الوقود المعدني، زيوت وشحوم، مواد كيماوية، مكائن ومعدات نقل المصنوعات).

تقدير قيمة الاستيرادات المتوقعة للسنوات (2017- صعوداً) بالدولار

	الفترة الاولى (2011-2007)	الفترة الثانية (2016-2012)	تقدير الفترة الثالثة (2021-2017)	تقدير الفترة الرابعة (2026-2022)
متوسط قيمة الاستيرادات للفترات	29493.68	33,205.26	37385.8	42092.67
قيمة متوسط الفرق بين فترتين	0	3,711.58	4180.54	4706.87
نسبة النمو قياساً للفترة السابقة %	0	12.59	12.59	12.59

- القيمة بالمليون دولار

من خلال التقديرات اعلاه يمكن الاستنتاج:

أ. قيمة الاستيرادات المتوقعة خلال الفترة (2017-2021) هي (186929) مليون دولار بمتوسط سنوي متوقع (37385.8) مليون دولار سنوياً.

ب. قيمة الاستيرادات المتوقعة خلال الفترة (2022-2026) هي (210463) مليون دولار بمتوسط سنوي متوقع (42092.67) مليون دولار سنوياً.

ت. لا يمكننا التوقع السنوي القريب للواقع (محاكاة البيانات السنوية) بسبب ان اغلب الاستيرادات هي تخص القطاع الخاص حيث لا يمكن التنبؤ بها بسبب كونه قطاع غير مراقب كما ان البيانات (الشهرية) لحركة

الاستيراد لا تتوفر لدى الوزارة اضافة الى قلة الموظفين المدربين من الاحصائيين ذوي الاختصاص لغرض متابعة وتحليل البيانات اولاً بأول مما يمكن من اعداد تقديرات و خطط سنوية للاستيرادات اضافة الى تعطل شركات الوزارة التخصصية والتي تساهم بتنظيمها.

لم يتم الاخذ بنظر الاعتبار الازمة الاقتصادية العالمية و المحلية بسبب وباء (كوفيد 19) اثناء التقدير اذ لا تتوفر لدينا البيانات الخاصة بالاستيرادات للسنوات 2019 و 2020 لذلك يمكن تخفيض متوسط قيمة الاستيرادات المتوقعة حسب نسبة الانكماش الاقتصادي المتوقعة من قبل الجهة التي تتوفر لديها تلك النسبة.

الحور الخامس : الخطة الاستيرادية لوزارة التجارة

تقوم وزارة التجارة باعطاء الاهمية القصوى لتأمين مفردات البطاقة التموينية (رز / سكر / زيت الطعام) من المناشئ الرصينة وتلبية احتياجات المواطنين وبما يحقق الاستقرار الغذائي للمواد الموجودة ضمن البطاقة التموينية في السوق المحلية من خلال توجيه الدعوات المباشره للشركات المنتجة او المصنعة وتتمثل الخطة الاستيرادية بالعملة الاجنبية للوزارة من خلال تشكيلاتها المتمثلة بـ :

- الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
- الشركة العامة لتجارة الحبوب
- الشركة العامة لتصنيع الحبوب

فيما يلي الخطة الاستيرادية للشركات المذكورة للاعوام (2021 – 2023)

عام 2021 :

جدول بالمبالغ المتوقعة (التخصيصات المطلوبة) لتوفير مفردات البطاقة التموينية الاستيرادية بالعملة المحلية والاجنبية باعتماد عدد افراد العراق مع النازحين (40357527) و(104849) لعام /2021					
المادة	حصة الفرد الواحد	الحاجة السنوية / طن	سعر الطن المتوقع / دولار	المبلغ / مليون دولار	المبلغ / مليار دينار
الحنطة مستوردة	0	0	0	0	0
الرز المستورد	3.06	1481928	663	982.5	1161.3
السكر	2.02كغم	978264	540	528.2	624.4
زيت طعام	920غم	445548	1094	487.4	576.1
حليب الاطفال	1.800 كغم	2268	8230	18.6	22.0
الاجمالي				2016.7	2383.8
اجور نقل الوكلاء				24.5	29.0
اجور طحن				55.0	65.0
اجور نقل مادة الطحين				52.1	61.6
اجمالي المبلغ اجور الطحن + اجور نقل مادة الطحين				107.1	126.6
اجمالي المبلغ المطلوب لعام 2021				2148.3	2539.4

عام 2022 :

جدول بالمبالغ المتوقعة (التخصيصات المطلوبة) لتوفير مفردات البطاقة التموينية الاستيرادية بالعملة المحلية والاجنبية باعتماد اعداد افراد العراق (41406083) فرد و (107467) طفل لعام /2022					
المادة	حصة الفرد الواحد	الحاجة السنوية / طن	سعر الطن المتوقع / دولار	المبلغ / مليون دولار	المبلغ / مليار دينار
الحنطة مستوردة	0	0	0	0	0
الرز المستورد	3.06	1520431	679	1032.3	1220.2
السكر	2.02كغم	1003680	567	569.0	672.6
زيت طعام	920غم	457128	1149	525.2	620.8
حليب الاطفال	1.800 كغم	2316	8640	20.0	23.6
الاجمالي				2146.5	2537.2
اجور نقل الوكلاء				25.2	29.8
اجور طحن				56.4	66.7
اجور نقل مادة الطحين				53.4	63.2
اجمالي المبلغ اجور الطحن + اجور نقل مادة الطحين				109.8	129.9
اجمالي المبلغ المطلوب لعام 2022				2281.5	2696.9

عام 2023 :

جدول بالمبالغ المتوقعة (التخصيصات المطلوبة) لتوفير مفردات البطاقة التموينية الاستيرادية بالعملة المحلية والاجنبية باعتماد اعداد افراد العراق (42481891) فرد و (110156) طفل لعام /2023					
المادة	حصة الفرد الواحد	الحاجة السنوية / طن	سعر الطن المتوقع / دولار	المبلغ / مليون دولار	المبلغ / مليار دينار
الحنطة مستوردة	0	0	0	0	0
الرز المستورد	3.06	1559935	689	1074.7	1270.4
السكر	2.02كغم	1029756	596	613.7	725.4
زيت طعام	920غم	468996	1206	565.6	668.5
حليب الاطفال	1.800 كغم	2376	9070	21.5	25.4
الاجمالي				2275.5	2689.7
اجور نقل الوكلاء				25.8	30.5
اجور طحن				57.9	68.4
اجور نقل مادة الطحين				54.8	64.8
اجمالي المبلغ اجور الطحن + اجور نقل مادة الطحين + مادة البريمكس				112.7	133.2
اجمالي المبلغ المطلوب لعام 2023				2414	2853.4

المحور السادس : دعم المنتوج المحلي (الحنطة والشلب)

منذ انطلاق مبادرة دعم المنتوج المحلي الزراعي (الحنطة والشلب) ولفارق السعر الكبير بين المستورد والمحلي كون سعر الطن الذي تعطيه الدولة للمزارع المحلي يقارب ضعف سعر المستورد مما ادى الى

- ارتفاع الانتاج المحلي لمادتي الحنطة والشلب مما شكل ضغطا على الطاقات الخزنية وفحص المنتج.

- عدم دقة الخطة الزراعية ومعرفة كمية المنتج على اساس الاراضي المزروعة.

- نوعية الحنطة المحلية لايمكن استخدامها في الطحن (100%) كونها حنطة نسبة الكلوتين فيها ضعيف لذا اعتمدت الوزارة اسلوب خلطة من المحلي والمستورد في مختبراتها لانتاج طحين يلائم طبيعة الخبز العراقي (قد تصل في بعض الحالات (60%) محلي و (40%) مستورد جيث كانت الخلطة سابقا (20%) محلي و (80%) مستورد وحاليا يتم الاعتماد على المسوق المحلي وبنسبة (100%) ولايوجد مستورد.

- وان دعم المنتج المحلي وحمايته من منافسة المنتج المستورد وذلك من خلال تحقيق الفاعلية السياسية الاقتصادية التي تهدف الى دعم الانتاج المحلي.

- تم الاعتماد على المنتج المحلي من مادة الحنطة المحلية وبنسبة اكبر من استيرادها وتزداد حسب مواسم الزراعة حيث اعتمدت الوزارة على المنتج الوطني بنسبة (78%) في تجهيز مفردات البطاقة التموينية لعام 2019 في ظل تصاعد مستوى الانتاج المحلي حيث بلغت الكميات المستلمة للعام المذكور (4,747,292 طن) اما في عام 2020 بلغت الكمية المستلمة (5,024,892 طن).

- ادناه الكميات المتوقع استلامها لمادتي الحنطة والشلب للاعوام 2021 – 2023 :

جدول بالمبالغ المتوقعة (التخصيصات المطلوبة) لدعم المزارعين للاعوام 2021 ولغاية 2023

السنة	دعم المزارعين	المتوقع تسويقه طن	مليون دولار	مليار دينار
2021	حنطة	5100000	2658	3142
	شلب	600000	503	594
	الاجمـــالي		3161	3736
2022	حنطة	5250000	2736	3234
	شلب	650000	544	644
	الاجمـــالي		3280	3878
2023	حنطة	5350000	2788	3296
	شلب	700000	586	693
	الاجمـــالي		3374	3989

- سعر طن الحنطة المحلية (616000) دينار
- سعر طن الشلب المحلي (990000) دينار

المحور السابع : اصلاح نظام البطاقة التموينية

اولا : تطوير نظام البطاقة التموينية بالتعاون المشترك مع برنامج الاغذية العالمي

ان نظام البطاقة التموينية بدأ خلال الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990 وكان العمل به عن طريق التسجيل اليدوي للأفراد وعلى مستوى جميع المحافظات ولغاية عام 1995 ثم توالت بعدها مكننة المشروع وبناء قاعدة بيانات من خلال برنامج يدير النظام بلغة FoxPro وهي لغة برمجية سائدة خلال تلك الفترة وما زال العمل مستمراً بذلك النظام لغاية الوقت الحالي .ولضرورة النهوض بذلك النظام لأهميته الكبيرة في حياة المواطنين تم التعاون مع برنامج الاغذية العالمي لتحديث نظام البطاقة التموينية واطلاق المشروع بعد

استحصال موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء على التعاون المشترك بين وزارة التجارة وبرنامج الاغذية العالمي لتحديث نظام البطاقة التموينية الحالي باستعمال لغة برمجية حديثة وتقنيات تكنولوجية متطورة ، وان لا يكون هنالك اية التزامات مالية على الجانب العراقي وانما هي تبرعات من قبل الدول المانحة . وان الهدف الاساسي من ذلك لتلافي السلبيات والقضاء على الفساد وتشخيص الاسماء الوهمية او العوائل غير الموجودة المسافرة خارج العراق ويستلمون حصصهم التموينية اشخاص اخرين للوصول الى الاعداد الحقيقية للمستفيدين. حيث تم استخدام نوعين من انواع البطاقة الالكترونية الذكية احداها تستخدم بصمة العين والاخرى تستخدم بصمة الابهام بالامكان الاعتماد على البطاقة الالكترونية بعد اصدارها وتعميمها على المحافظات كافة حرية استخدامها سواء بالعمل في نظام البطاقة التموينية او ترك حرية التبضع للمواطنين ضمن السقف المالية المحدد او الية اخرى .

ثانيا : الاستهداف الحقيقي

1- حجب الدخول العالية للموظفين الذين تزيد رواتبهم عن (المليون ونصف المليون) استناداً الى المادة (52) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام /2019 والتي تنص على (الرئاسات الثلاثة والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والجهات المرتبطة بها وغرف التجارة والهيأة العامة للضرائب تزويد وزارة التجارة بأسماء المشمولين بقرار حجب البطاقة التمويمية) وفرض شرط جزائي على الذين لم يتم التبليغ من قبلهم وتحسب قيمة المادة المسلمة بالسعر التجاري .
2- قيام وزارة الداخلية بتزويد وزارة التجارة بالبيانات عن المسافرين خارج الوطن والذين مضى على سفرهم أكثر من ثلاثة أشهر ليتم حجب حصتهم التموينية.
3- قيام وزارة الصحة بتقديم بيانات شهرية عن المتوفين لغرض حجبهم وايقاف الحصة التموينية المصروفة لهم وتفعيل العمل الالكتروني معهم .
4- قيام الاتحادات الصناعية والتجارية والمهنية بأنشاء قاعدة بيانات لاغراض الأستهداف بنظام البطاقة التموينية .
5- انشاء قاعدة بيانات تشاركية مع وزارة (الداخلية , الصحة ، العمل والشؤون الاجتماعية , التخطيط) وهيأة التقاعد العمة وديوان الرقابة المالية .

أن عملية جمع البيانات يجب ان تتولها وزارة التجارة بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لغرض بناء قاعة بيانات رصينة كون هذه الوزارة لديها معلومات الخاص بنظام البطاقة التموينية وسيتم تغذيتها من خلال بيانات الحجب من (دخول عالية , مسافرين , متوفين , تجار ..) .

ثالثا : وضع ألية ربط مع شبكة الحماية الاجتماعية

وضع ألية ربط بين شبكة الحماية الاجتماعية ونظام البطاقة التموينية من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مستندة على قاعدة بيانات مناسبة وفعالة من اجل توجيه البطاقة التموينية لشرائح المجتمع الاكثر

فقراً اي بمعنى اخر على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن تضع آلية ربط جديدة ونظاما فعالا للتعامل مع نظام الحماية الاجتماعية وقادر على الارتباط مع نظام البطاقة التموينية .

رابعا : ملف البطاقة التموينية

أ/ اصلاح نظام البطاقة التموينية وربطها بقاعدة بيانات المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية:

1- جعل نظام البطاقة التموينية يركز على الفقراء والسكان القريبين من خط الفقر ويستبعد الأغنياء .
2- التحول الى البطاقات الالكترونية بدلاً من الورقية .
3- اجراء التقاطع مع قواعد بيانات وزارتي العمل والتجارة لتوفير المعلومات تساعد في اتخاذ القرار بالشمول من عدمه قبل اجراء عمليات البحث الميداني لاستهداف الفقراء للشمول من عدمه
4- قرار حكومي يدعم خطوات الاصلاح المطلوبة .

يمكن لدمج نظامي البطاقة التموينية بالحماية الاجتماعية تحسين آليات الاستهداف وتوسيع قاعدة الشمول المؤشر الحالي هناك حوالي (96%) من المواطنين مشمولين بدعم البطاقة التموينية والمؤشر المستهدف هو جميع الفقراء المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية حوالي (7) مليون مستفيد ومستفيدة بينما يكون معيار الاستهداف (الاسر الفقيرة بناء قاعدة بيانات مدمجة بين نظامي البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية) .

ب/ وضع آلية لشمول المستفيدين من نظام شبكة الحماية الاجتماعية بالقروض الصغيرة وربطها بأخراجهم من نظام الحماية:

التحول من الحماية الاستهلاكية الى الحماية الانتاجية التي تعزز انخراط المستفيدين بسوق العمل حيث أن المؤشر الحالي لايوجد والمؤشر المستهدف هو 20% من المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية بينما يكون معيار الاستهداف (العاطلون في سن العمل المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية) .

ج/ بناء قاعدة معلومات مشتركة بين هيئة الحماية الاجتماعية والوزارات والجهات ذات العلاقة لتقويم المتقدمين بالشمول بنظام الحماية الاجتماعية:

تحسين أليات الاستهداف وتقليل اعداد غير المستحقين المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية المؤشر الحالي (25%) مشمول لعام /2017 والمؤشر المستهدف (100%) لمدة خمسة سنوات لحوالي (7) مليون مستفيد ومستفيدة حيث يكون معيار الاستهداف (اعتماد خط الفقر الوطني).

د/ الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في توعية المواطنين وفي استهداف الفقراء وفي مراجعة وتقويم نظام الحماية الاجتماعية:

زيادة وعي الفقراء بحقوقهم بمشاركة المنظمات غير الحكومية في تقويم استهداف الشبكة للفقراء المؤشر الحالي (50) منظمة والمؤشر المستهدف (100) منظمة خلال خمسة سنوات لحوالي (2) مليون مستفيد ومستفيدة بينما يكون معيار الاستهداف (بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المتخصصة) .

يجب التركيز على تحديد المستهدف الحقيقي والاستفادة من حجب والعوائل الافراد ودعم الفئات الهشة وشبكة الحماية الاجتماعية وتوجيه البطاقة التموينية الى الفقراء واستبعاد الاغنياء .

المحور الثامن : الاهداف العامة للخطة

- ❖ رسم سياسات الدولة الاقتصادية ووضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بتنفيذها والإشراف على تنفيذها ضمن قطاع التجارة الخارجية وبالتنسيق مع مختلف الدوائر الحكومية الاتحادية أو المحلية بالإضافة إلى القطاع الخاص.

- ❖ دراسة الاحتياجات التجارية لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص وتبويبها ضمن أولويات واقعية وحسب الأهمية للشروع بتنفيذها ضمن سقوف تحددها الوزارة وبالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي وبما تسمح بها الموازنة العامة.

- ❖ دراسة وتحليل المتغيرات الدولية والإقليمية وبيان مدى تأثيرها على السياسات والبرامج التجارية للبلد وتحديد المتغيرات الاقتصادية التي يفرضها السوق المحلي والأسواق العالمية بما ينسجم مع المتغيرات الحاصلة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19) ووضع المعالجات الكفيلة بتخطي هذه المتغيرات حيث كشفت هذه الأزمة هشاشة اغلب الاقتصادات، وعدم قدرتها على تحمل ازمات عنيفة مثل أزمة كورونا ويتوقع أن تترك هذه اثارا سلبية تصل ما بين 15 – 25 % في الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع أن يكون الاثر أكبر بالنسبة للفئات الاكثر هشاشة والفقيرة وتوقف الاعمال الصغيرة والانشطة التي يعتمد عليها الفقراء في كلى المجموعتين على السواء.

المحور التاسع : المعوقات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية

- ❖ يُعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المؤثرة بنحوٍ أساس في عملية نمو الاقتصاد العراقي ، كما انه مؤشر يُعبر عن قوة هذا الاقتصاد أو ضعفه ، فاعتماد هذا القطاع على تصدير النفط الخام والمواد الأولية ، يضع العراق أمام تحديات عدة لاسيما إذا ما تم اعتماد الواردات كجزء محوري لتغطية الحاجات الأساسية فيه وذلك قد يكون نتيجة حتمية لإهمال القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية الأخرى مما

يستدعي وبشكل ملح إعادة التوازن للميزان التجاري من خلال تطوير قطاع الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وخاصة الأساسية منها.

- ❖ عدم توفر البيئة الاستثمارية الجاذبة و الدعم الكامل للمستثمرين الأجانب والمحليين وتسوية النزاعات صلحا التي قد تنشأ ما بين المستثمر والسلطات المختصة فيما يخص تسجيل وترخيص وعمل المشروع الاستثماري.

- ❖ انخفاض الرصد والمتابعة وتقييم أداء الاستثمارات الأجنبية بالدولة والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض المشاريع الاستثمارية.

- ❖ الافتقار الى التقارير والبيانات والمعلومات حول النشاط الاقتصادي المحلي في الدولة بشكل دوري وتحديد الإيجابيات والسلبيات ووضع التوصيات المناسبة لمعالجة هذه السلبيات.

- ❖ الافتقار الى استراتيجية بعيدة المدى تحدد الاهداف المراد الوصول اليها والأدوات التي تمكن من بلوغ هذه الأهداف بما ينسجم مع سياسة السوق.

- ❖ عدم استغلال العلاقات السياسية مع الدول المؤثرة اقتصاديا والاستفادة من الانفتاح في علاقات العراق مع دول العالم وتسخيرها اقتصاديا بما يخدم المصالح المشتركة لتطوير التجارة الخارجية مع جميع دول العالم.

- ❖ التأخر الواضح بالسعي للاستفادة من المتغيرات الاقتصادية العالمية لصالح العراق بالرغم من وجود الفرص الواعدة كاستغلال التجارة البينية والترانزيت على سبيل المثال لا الحصر.

المحور العاشر : الحلول المقترحة لحل مشكلة قطاع التجارة الخارجية

- ❖ العمل على تقليص الاعتماد على النفط كمورد وحيد للبلد وتقليل ربط الاقتصاد العراقي بالنفط تدريجيا من خلال خلق موارد جديدة لرفد الميزانية خصوصا وان البلد يمتلك الكثير من مقومات تنفيذ هذا التوجه كاستثمار القطاع الزراعي والصناعي والطاقات البشرية المتاحة.
- ❖ تشكيل لجان لدراسة العرض والطلب على السلع في السوق المحلية وتحديد إمكانية توفيرها داخليا من قبل القطاع العام والخاص ومنع استيراد المتوفر منها الذي يسد حاجة السوق وتحديد الكميات المسموح باستيرادها من السلع غير المتوفرة او الشحيحة للسيطرة على السوق ومنع اغراقه بالسلع الامر الذي يؤدي الى عزوف المنتجين والصناعيين عن تطوير الناتج المحلي.

- ❖ تشكيل لجان مهمتها اجراء مسح للصناعات الوطنية التابعة للقطاع العام والخاص لتبني الاستفادة منها من قبل جميع مؤسسات الدولة وفرض ذلك بتشريع قانون ملزم وتحديد الاحتياجات غير المتوفرة محليا لتضمينها في خطة التجارة الخارجية.
- ❖ تشجيع التجارة البينية والترانزيت والاستفادة من الموقع الجغرافي المميز للبلد من خلال الربط السككي وتطوير الموانئ والمنافذ الحدودية والاستفادة من المتغيرات الاقليمية والدولية بهذا الصدد والتي ستعود بموارد اقتصادية ومالية وخلق فرص عمل ورفد الميزانية بمصادر تمويل إضافية.
- ❖ الإشراف على خطط وبرامج المعارض التجارية داخل الدولة وخارجها والمشاركة في هذه المعارض بهدف الترويج للمنتجات المحلية وتنشيط تصديرها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- ❖ تنظيم ندوات ومؤتمرات ولقاءات تجارية ترويجية خارج الدولة وتوظيف وسائل الإعلام المتاحة للتعريف بإمكانيات الدولة الاقتصادية كبلد جاذب للاستثمارات ومصدر للسلع والخدمات التنافسية.
- ❖ التنسيق مع المكاتب والملاحق التجارية في الخارج بهدف متابعة برامجها التجارية الترويجية وتزويدها بما تحتاج إليه من مواد ترويجية.
- ❖ يجب العمل على استكشاف أسواق جديدة للصادرات العراقية والترويج لها وتوعية المصدرين لرفع كفاءة عمليات التصدير بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- ❖ توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة وتنسيق جهود السلطات المختصة الاتحادية والمحلية للمحافظات في هذا المجال وذلك عبر رصد ومتابعة وتقييم أداء الاستثمارات الأجنبية بالدولة والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض المشاريع الاستثمارية.
- ❖ العمل على توحيد وتبسيط إجراءات تسجيل وترخيص الشركات والمشاريع الاستثمارية الأجنبية مع السلطات المختصة والجهات ذات العلاقة.
- ❖ توفير الدعم الكامل للمستثمرين وتلقي ودراسة طلبات المستثمرين الأجانب والمحليين المستندة على الموافقات الأصولية للجهة المختصة وتسوية النزاعات صلحا التي قد تنشأ ما بين المستثمر والسلطات المختصة فيما يخص تسجيل وترخيص وعمل المشروع الاستثماري.
- ❖ إعداد التقارير ونشر البيانات والمعلومات الاستثمارية حول البيئة الاستثمارية ونشاطاتها في الدولة بشكل دوري وتحديد الإيجابيات والسلبيات ووضع التوصيات المناسبة لمعالجة هذه السلبيات.
- ❖ الاستفادة من الارتباط الوثيق بين العلاقات الدولية والإقليمية اذ تعتبر التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي واهم رابط بين الدول وتحتل مكانة بارزة في ظل الاحداث والمتغيرات المتسارعة في العالم.

- ❖ المساهمة في التبادل التجاري والسلعي والخدمات بين العراق والدول المجاورة والبعيدة تماشيا مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية والدولية التي تسعى للتحرير الكامل للتجارة بين الدول.
- ❖ يتوجب على الدولة إعادة النظر في أولويات الإصلاح الاقتصادي وتبني سياسات تتضمن تحفيز وتنشيط قطاعات الإنتاج لغرض سد جزء من الطلب المحلي.
- ❖ إعادة توجيه الاستثمارات صوب القطاعات الإنتاجية المهمة وتشجيع الصادرات المحلية غير النفطية وحمايتها بحيث تُمكن المنتج المحلي من المنافسة والصمود أمام السلع الأجنبية.

المحور الحادي عشر : السياسات التجارية المقترحة لخطة التجارة الخارجية

- ❖ اعتماد مبدا التكامل الاقتصادي بين العراق ودول المنطقة والدول العالمية واعتماد قواعد السلوك التجاري في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع والخدمات والعمل من خلاله على تحرير التجارة وتعظيم موارد البلد من العملة الصعبة.

- ❖ العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي وتوسيع الطاقات الإنتاجية لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساس في الدخل القومي من خلال استغلال الإيرادات النفطية في توسيع الطاقات الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن ومصدر للعوائد فقط إلى قطاع منتج للثروات وقطبٍ لقيام صناعات ذات روابط أمامية وخلفية تؤمن التشابك القطاعي.

- ❖ متابعة تنفيذ التزامات الدولة بموجب عضويتها في المنظمات التجارية لعالمية والاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية التي يكون العراق طرفا فيها وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية بهذا الشأن.

7-وزارة الدفاع

تتلخص اهم الاهداف الستراتيجية لهذه

الوزارة في البنود التالية :

أ. بناء جيش قوي بمصاف دول الجوار ودول العالم.

ب. تحسين قدرات أبناء القوات المسلحة من خلال التدريب والتجهيز والمعدات اللازمة للمقاتلين.

ج. إستكمال بناء قيادات الأسلحة (البرية – الجوية – البحرية – طيران الجيش– الدفاع الجوي) وكذلك الصنوف الأخرى الساندة وفق إستراتيجيات الوزارة وخططها.

د. دعم الجهد الأمني والإستخباري وتأمين اجهزة الإتصالات.

هـ. تأمين خزين ستراتيجي من الأسلحة والأعتدة المتنوعة.

و. تأمين الحدود مع دول الجوار.

ز. زيادة الملاكات السنوية لوزاتنا ضمن قانون الموازنة لإستكمال جاهزية قيادات الأسلحة والصنوف الساندة وكافة تشكيلات الوزارة بالموارد البشرية والقوى العاملة.

ح. تأمين التخصيصات المالية لدفع رواتب وإجور كافة منتسبي وزارة الدفاع من المستمرين بالخدمة والملاكات الجديدة التي سيتم إستحداثها.

ط. الإستمرار بتأمين وقود الآليات والمعدات والسفن والزوارق و(الطائرات بكافة أنواعها) والتي بدأ العمل بها خلال عام 2020عن طريق وزارة النفط (محلياً) أو عن طريق العقود الخارجية للمواد التي يتعذر تأمينها من الإنتاج الوطني.

ي. الإشتراك في الدورات التدريبية موضوع مهم جداً في إعداد منتسبينا للتدريب الحديث ولكافة منتسبي الجيش وبالأخص الطيارين والفنيين وكليات الأركان ودورات القوات الخاصة المستمرة في مختلف دول العالم وكافة أنواع الدورات التدريبية وإعدادهم بشكل جيد ومن خلال زجهم بالدورات الداخلية والخارجية.

ك. تأمين المتطلبات الأخرى كالمواد الطبية والأدوية ومواد الوقاية وتسديد خدمات الإتصالات وشبكة نظم المعلومات والمعدات الأمنية لإدامة الجهد الإستخباري والأمني.

ل. الصيانة وإدامة الموجودات من الضروريات المهمة لديمومة وجاهزية المعدات العسكرية من لطائرات والدبابات والعجلات والأسلحة والمعدات الأخرى والتي تم إستلامها وفق العقود المبرمة من سنوات سابقة ومنذ تشكيل الوزارة بتاريخ 2004/4/21وفقاً للإستخدامات اليومية من تقديم الدعم الفني اللوجستي وذلك لتقادمها وحاجتها إلى الصيانات المختلفة لمضي فترة طويلة على إستخدام تلك التجهيزات والمعدات في الميدان مما يتطلب رصد مبالغ مالية لإستمرارية عملها.

م. بناء القدرات وإكمال الجاهزية يتم عن طريق تأمين الموجودات غير المالية (الرأسمالية) ومنها العمل السوقي اليومي من الأجهزة الأمنية وآلات الإتصال والمعدات الأخرى والأثاث وشراء الحيوانات ومتطلبات التشكيلات الجديدة المختلفة خلال السنوات الثلاث القادمة التي تساهم في تطوير وبناء القدرات على تنفيذ المهام والواجبات المطلوبة.

ن. تأمين علاج منتسي وزارتنا من جرحى العمليات الارهابية خارج العراق إستناداً للمادة (44) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (3) لسنة 2010وعند إكتمال مشروع (مستشفى عام للقوات المسلحة) سيتم العلاج للحالات الممكنة داخل العراق والذي من المؤمل إنجازه في وقت قريب.

س. دعم الجهد الأمني والإستخباري ضمن مكافآت المخبرين والمتعاونين الذين يسهمون في تقديم الخدمة والمعلومة للوزارة.

التحديات الداخلية والخارجية

أ. أهم الضغوطات التي تواجه وزارة الدفاع في تنفيذ الموازنة وبالتالي تنفيذ إستراتيجية الخطط الموضوعة لبناء القوات المسلحة بكافة صنوفها هي قلة التخصيصات المالية سنوياً مما يعرقل التنفيذ وتخفيضها من قبل مجلس النواب العراقي ووزارة المالية وهذا مايشكل عائق كبير للشروع بتنفيذ الإلتزامات وإكمال خطط التسليح والذي يؤدي إلى تدوير متطلباتها للسنوات اللاحقة.

ب. منذ العام 2009 ولغاية العام الحالي تواكب وزارتنا ومن خلال ممثليها الإشتراك بالإجتماعات الخاصة بلجنة إستراتيجة الموازنة الإتحادية للأعوام الثلاثة القادمة وتقديم الخطط الخاصة بوزارة الدفاع لتأمين الأسلحة والمعدات الضرورية لبناء جيش قوي يوازي جيوش العالم لمقارعة الإرهاب وكافة التشكيلات المعادية التي تعبث بأمن البلاد غير إن مايتم إقراره من تخصيصات سنوية لايؤمن أبسط الإحتياجات الخاصة بقيادات الأسلحة والصنوف.

ج. وخير دليل على ذلك الحيف الذي لحق بوزارة الدفاع بعد إقرار الموازنة لعام 2019 ضمن تخصيصات الموازنة الإستثمارية حيث جرى تخفيض مانسبته (94%)من إجمالي المبالغ المطلوب تخصيصها لمشاريع (صندوق بناء وتطوير قدرات الجيش العراقي – تأمين متطلبات مديرية الهندسة العسكرية – كافة مشاريع الأشغال) حيث إن إجمالي المبلغ الواجب تخصيصه لوزارتنا للمشاريع المذكورة بموجب قانون الموازنة الذي أودع لمجلس النواب العراقي كان (898,576) مليار دينار والتخصيص الذي تم المصادقة عليه بلغ (53,576) مليار دينار.

د. إن إجمالي التخصيص المخفض والبالغ (845) مليار دينار كان يمثل جزءاً من الإلتزامات المالية لعقود مبرمة واجبة التمويل والسداد خلال العام 2019 وإن عدم سداد تلك الإلتزامات جعل وزارتنا في موقف حرج أمام الشركات ودول العالم من خلال عزوفها عن التعاقدات المستقبلية وتراكم الديون والإلتزامات للسنوات اللاحقة أو قيام تلك الشركات بالشروع بإقامة الدعاوى القضائية وكسب هذه الدعاوى بسبب عدم تسديد المستحقات المالية للعقود في مواعيدها المحددة.

هـ. خلال العام الحالي 2020 وبضوء عدم إقرار الموازنة العامة لجمهورية العراق لحد الآن سيما وإن التخصيص الأخير المقترح من قبل وزارة التخطيط لمشاريع التسليح والبنى التحتية لوزارتنا في مسودة القانون والبالغ (250) مليار والذي لايغطى الديون والإلتزامات والإحتياجات المهمة والضرورية لديمومة الآليات والمعدات العسكرية التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة لإستمرار عملها كون تراكم توقف أعمال التأهيل والصيانة يضعف من الموجود الحقيقي لتلك المعدات ويعيق أعمال الرد السريع للمخاطر والتحديات الآنية وكذلك صعوبة توزيع التخصيص المقترح بين المشاريع ضمن المنهاج الإستثماري.

و. إن تأخر إقرار الموازنة العامة للدولة وإستمرار العمل وفق منشور عام للصرف بنسبة (12/1) من المصروفات الفعلية للسنة السابقة والتخفيض المستمر على التخصيصات المالية لوزارتنا يؤدي إلى صعوبة توزيع التخصيصات المالية بين أبواب الصرف الخاصة بالموازنة التشغيلية بما يؤمن الإلتزامات

المالية التي بذمة وزارتنا وكذلك تأمين المتطلبات الآنية للوزارة والتي بالغالب تحتاج إلى تخصيصات مالية لاتتوافق مع صلاحيات الصرف وفق النسبة المذكور أعلاه وبالأخص في الوقت الراهن من تداعيات الوضع الصحي لمجابهة فيروس كورونا والذي يتطلب صرف لأبواب صرف لاتغطيها التخصيصات المالية وفق نسبة (12/1).

ز. قلة السيولة النقدية في وزارة المالية – دائرة المحاسبة وكذلك الإجراءات المتبعة في الدائرة أعلاه في تمويل نفقات وزارتنا يعتبر من التحديات التي تواجهها وزارتنا في تأمين معاملات الصرف اليومية لتسديد الإلتزامات التي بذمتها سواء كانت منها لإعمال إنشائية تخص عمل مديرية الأشغال أو مستحقات لمتطلبات ضمن النفقات التشغيلية سيما وأن دائرة المحاسبة منذ بداية السنة ولغاية شهر أيلول لم تمول إستحقاق وزارتنا من النفقات التشغيلية سوى لثلاثة أشهر فقط.

ح. قلة التخصيصات المالية السنوية للموازنتين(الإستثمارية والجارية) وعدم كفايتها لتأمين المستحقات المالية للعقود المبرمة من سنوات سابقة يربك خطط الوزارة في الإيفاء بالإلتزامات التعاقدية واجبة الدفع ويجعل الوزارة في موقف محرج مع تلك الشركات وهذا من شأنه أن يضعف التعاقدات الدولية المستقبلية.

ط.عدم تخويل السيد رئيس الوزراء أو وزيري المالية والتخطيط الإتحاديين صلاحية إعادة تخصيص المبالغ المستردة أو المعادة والتي تم تمويلها خلال سنوات سابقة لعقود مبرمة ومفتوح بها إعتمادات مستندية من قبل وزارتنا في حينها نتيجة فسخ العقود أو لأي سبب آخر قانوني إلى تخصيصات موازنة وزارتنا لتنفيذ متطلبات ذات أسبقيات وأهمية قصوى لها علاقة بالمعركة يحول دون بناء قدرات الجيش العراقي.

<u>جداول الإحتياجات المالية</u>

أ. خلال العام 2012 صدر قرار مجلس الوزراء رقم (318) لسنة 2012 بتخصيص مبلغ لايقل عما نسبته (3%) من الموازنة العامة للدولة لتأمين مشتريات الأسلحة والأعتدة العسكرية والذي يتطلب تأمين التخصيصات المالية الكافية لوزارتنا لتأمين إحتياجات قيادات الأسلحة والصنوف الساندة.

ب. وجود العديد من الإلتزامات المالية على وزاتنا للشركات العالمية عن عقود مبرمة من سنوات سابقة ضمن مشروع (صندوق بناء وتطوير قدرات الجيش العراقي) تتلخص في الملحق (أ) المرفق طياً والتي تعتبر من الإمور الحاكمة الواجب تأمين تخصيص مالي لها مع العرض إن أغلب تلك لمطالبات المالية واجبة السداد والتي تعذر تأمين تخصيص مالي لها خلال السنوات السابقة كما حدث في عام 2019 من مناقلة التخصيصات المالية بموجب قانون الموازنة العامة للدولة للعام المذكور إلى مشاريع تنمية الأقاليم مما أدى إلى ترحيلها لعام 2020 والتي يتعذر سدادها بسبب عدم إقرار الموازنة لحد الآن والتغيير المستمر في تقديرات موازنة وزارتنا.

ج. بالإضافة لما مذكور في الفقرة (ب) أعلاه هناك العديد من الإلتزامات الأخرى لتأمين الأسلحة والمعدات والأجهزة وكذلك البنى التحتية للتشكيلات العسكرية من خلال إنشاء مقرات إسكان ثابتة للقطعات العسكرية خارج المدن والتي تكلف مبالغ مالية طائلة لإيصال الخدمات ووسائل الإتصال

بمراكز العمليات...ألخ) وبموجب التفاصيل المبينة بالملحق (ب) المرفق طياً وفقاً للمرحلة الراهنة سيما وأن تلك المتطلبات جرى ترحيلها من سنوات سابقة لعدم إمكانية تأمينها في حينها.

د. الملحق (ج) يمثل إجمالي التخصيصات المالية للموازنتين الجارية والإستثمارية للأعوام (2021 – 2023).

المقترحات

إن وزارة الدفاع من طبيعة عملها وزارة إستهلاكية للموارد المالية والبشرية وإندفاعاً من واجبنا تجاه الأزمة المالية الراهنة جراء إنخفاض أسعار النفط عالمياً والذي ينعكس سلباً على الموارد الرئيسية للدولة في تامين التخصيصات المالية للوزارات كافة ومن أجل بناء عراق ديمقرطي قوي يخدم كافة أطياف الشعب العراقي وإجلالاً وإمتناناً لشهداء العراق الذين هم رمز لشموخه وكرامته وتحية للجرحى الذين حملوا أوسمة النصر كعلامات على أجسادهم نبين بعض المقترحات التي من شأنها دعم الإقتصاد وتقليل الكاهل عن إيرادات بيع النفط:-

أ. قامت وزارتنا بالتعاقد مع وزارة التجارة لتأمين الأرزاق الجافة والطرية لقطعات وزارتنا من خلال تفعيل العمل بمذاخر التموين وللمرحلة الأولى وهذا من شأنه دعم موارد الوزارة أعلاه.

ب. حسم الملفات العالقة منذ عام 2003 وبالأخص منها مايخص وزارتنا المتعلقة بموضوع منتسبي الجيش السابق وهذا من شانه أن يقلل مساحة المشاكل والمعاضل لدى الحكومة وبالتالي تقليل الأعباء المتراكمة والتوجه بالأفكار والرؤى لحل الإمور ذات الأهمية العالية.

ج. إنشاء لجنة التسليح العليا في مجلس الوزراء تتولى تأمين كل مايتعلق بشؤون التسليح والتجهيز في وزارة الدفاع والوزارات الأمنية الأخرى وبشكل مركزي بدلاً من الإسلوب المتبع حالياً بالتعاقد على إنفراد وحسب خطة إحتياجات وإنفاق كل وزارة.

د. إدراج التخصيصات المالية السنوية لمشروع (صندوق بناء وتطوير قدرات الجيش العراقي) ضمن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة بصورة مستقلة وليس كما معمول به حالياً ضمن التخصيصات الإجمالية لموازنة وزارة الدفاع (الإستثمارية) لضمان تسهيل إجراءات اللجنة المذكورة في (ج) أعلاه.

هـ. إنشاء قاعدة مادية للصناعات الحربية (مؤسسة الصناعات الدفاعية) تتولى إنتاج الأسلحة والأعتدة المختلفة لوزارتنا بدلا من إبرام عقود إستيرادية من خارج العراق كونها تكلف الخزينة العامة للدولة أعباء مالية وبالعملة الصعبة.

و. دعم وزارة الصناعة والمعادن بما يمكن دعمه لضمان قيام وزارتنا بالتعاقد معهم ومن الصناعات المحلية التي من شأنها تقليل حجم البطالة وتحفيز الطاقة المستدامة ضمن شرائح المجتمع وعدم لجوء الشباب من الخريجين وغير الخريجين من المطالبة بالتعينات المركزية وهذه التعيينات تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة حيث إن تلك فرص العمل ستعود بتأمين رواتب وإجور حسب مايتم تحقيقه من إنجاز ومبيعات وهذا بالاخص لشركات التمويل الذاتي وتقليل فجوة دعمها من قبل وزارة المالية بمنحة مالية سنوية ومن خلال مايلي:-

أولاً:- التجهيزات العسكرية المختلفة من شركات الوزارة المذكورة وضمن المواصفات القياسية المعتمدة من قبل جهاز التقييس والسيطرة النوعية ومديرية الفحص والقبول في وزارتنا بالمواصفات الفنية التي تتناسب ومتطلبات وزارتنا.

ثانياً:- الإطارات والنضائد وبالأحجام المختلفة التي تحتاجها الوزارة.

ثالثاً:- أجهزة الإتصالات العسكرية (السلكية واللاسلكية) التي تحتاجها الجهات المختصة في الوزارة إن وجدت.

ز. إلزام الوزارات بالتعاقد مع شركات وزارة الصناعة والمعادن لتأمين (مواد التنظيف والمساحيق و زيت الطعام...ألخ) بدلا من تأمينها من الأسواق المحلية لدعم الإنتاج الوطني ولضمان خلق فرص عمل للعراقيين العاطلين عن العمل.

ح. قيام وزارة الإتصالات بتأمين شبكات الأنترنيت والتراسل الفضائي إلى وزارتنا بدلا من القيام بتأمينها من خلال شركات عربية أو أجنبية لضمان المحافظة على العملة الصعبة وأمن وسرية المعلومات.

ط. السماح لوزارتنا بالإستثمار لمشاريع مختلفة لموجودات الوزارة والمسجلة ضمن ملكيتها والتي من شأنها أن تساهم في تعظيم الموارد المالية وتقليل العبء على الموازنة العامة للدولة وبما ينسجم مع قانون الاستثمارالنافذ وتعديلاته بضمنها العقارات والأراضي العائدة للوزارة.

ي. الزام وزارة النفط بتأمين الوقود والزيوت والشحوم الخاصة بالطائرات الحربية ومنها وقود (jp8) وبما يتناسب والمواصفات المعتمدة دولياً بدلا من الإستيراد من خارج العراق وبمبالغ كبيرة وبالعملة الصعبة.

ك. إلزام وزارة الإسكان والإعمار بالتعاقد مع وزارتنا لمشاريع البنية التحتية للمقرات العسكرية بضمنها القيادات المختلفة وتأمين الإسكان الدائمي للقطعات العسكرية بدلاً من إعلان مناقصات لشركات محلية وعربية وأجنبية وهذا مايساهم في إيجاد فرص عمل للعاطلين من كافة شرائح المجتمع بالإضافة إلى دعم الإقتصاد الوطني.

ل. في حال عدم إمكانية تأمين التخصيصات المالية لوزارتنا نقترح تسهيل إجراءات سداد الديون والألتزامات المالية من المبالغ المخصصة لإحتياطي الطوارئ ضمن قانون الموازنة.

م. دراسة تشريع قانون شراكة بين القطاع العام والخاص سيما فيما يخص موضوع الكهرباء كونها العصب والشريان الرئيسي للمجتمع من خلال قيام شركات محلية أو عربية أو أجنبية بتأمين توفير الطاقة الكهربائية للمنازل والمعامل وفق إجور مقاربة ومساوية للإجور الحكومية يتم إستيفاءها شهرياً وهذا يسهم في تعظيم موارد وزارة الكهرباء حيث لايخفى على أنظار الجميع في الوقت الحالي ومنذ عام 2003 ولغاية الآن وجود مولدات كهربائية (طاقة بديلة عن الكهرباء الوطنية) في اغلب مناطق ومحافظات العراق تعود مردوداتها المالية لمواطنين وإن أسعارها بالنسبة للأمبير متفاوتة بين منطقة

وأخرى وإن هكذا مشروع من شأنه تقليل التلوثات والإنبعاثات المضرة بالبيئة والمواطن من الناحية الصحية.

ن. إن نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص المذكورة أعلاه تتيح فرص إمكانية تطبيقها على أغلب المؤسسات الحكومية التي تـُعنى بالطرق والجسور والماء والمجاري وألخ وكذلك مجال الإستثمار للأراضي من خلال إستصلاحها في مجال الزراعة والسكن.

س. نظراً لقيام وزارة الداخلية بإتمام مشروع الرقم الوطني (البطاقة الوحدة) لكافة اطياف الشعب العراقي نقترح أن يتم ربط هذا الرقم بكل مؤسسات الدولة (أمن – مرور – ضريبة – عقاري – مصارف – تعليم – صحة – ....ألخ) وهذا من شأنه دعم أتمتة عمل المؤسسات الحكومية وتطبيق مبدأ اللانقد وهذا من شأنه يعود بالفائدة والنتيجة على مجالات متعددة منها:-

أولاً:- في مجال الصحة فعلى سبيل المثال لو إن شخص معين راجع دائرة من دوائر الدولة أو إشترى من أي محل تجاري وتبين بعد ذلك بأنه مصاب بفايروس كورونا المستجد والذي هو الحدث الأبرز حالياً في كل دول العالم سيتيح إمكانية معرفة الأشخاص الملامسين له من خلال مراجعته وهذا يسهل عملية إتخاذ الإجراءات الوقائية وتقليل الأعباء عن كادر الملاكات الصحية والحيلولة دون إنتشار الإصابات في المجتمع ومعرفة المتضررين ومدى دخلهم ووعيهم وعلى أساس ذلك يتم تحديد كمية المساعدات الواجب تقديمها إليهم مالياً وصحياً كذلك تحديد إحصائيات دقيقة وسريعة بأعداد الإصابات والوفيات والحالات المشخصة التي تسهم في إعداد الدراسات والبحوث للإجراءات الوقائية.

ثانياً:- سهولة إجراء التعداد السكاني ولاحاجة لتخصيص مبالغ مالية ضخمة لإجراء التعداد والذي تم تأجيله من سنوات عديدة بسبب قلة الموارد المالية والمادية حيث لايخفى على الجميع بأن إجراءات التعداد السكاني تتطلب تأمين كوارد بشرية سواء كانوا من ملاكات الدولة أو التعاقد لهذا الغرض وتأمين أجهزة ومواد ألكترونية لأغراض العد والتوثيق والكثير من المتطلبات الأخرى من قرطاسية وآليات نقل ووقت.

ثالثاً:- تحسين نوعية التخطيط ليكون ذكي وقابل للتنفيذ وفق المتغيرات ومقدار المصروفات اليومية والشهرية وأوجه الإنفاق ومقدار الدخل لكل فرد حيث من خلال أوجه الإنفاق تسهل عمل القائمين على الدراسات الخاصة بمدى إحتياج السوق من السلع والبضائع وتحفيز القطاع الخاص على الإنتاج وفق معايير الجودة والأفضلية والتي تعود بالنفع على العمالة والعملة المحلية وكذلك تحديد خط الفقر ونسبة توزيع الثروات ومعدل الدخل للفرد.

رابعاً:- محاربة الفساد كون كل عراقي سيصبح شفاف أمام الحكومة من خلال تحديد من هم مزدوجي الراتب والمتهربين من دفع الضريبة وتفعيل مبدأ (من أين لك هذا؟) من خلال إنهاء التعدي على المال العام.

خامساً:- تقليل حجم الجريمة حيث إن المطلوب بأي جرم كان ولديه رقم موحد مرتبط بكل مؤسسات الدولة يكون تعميم ذلك عليهم بسرعة فائقة وإمكانية تحديد موقعه بصورة فورية.

8-وزارة الكهرباء

زيادة فاعلية منظومة الجباية في قطاع الطاقة الكهربائية لغرض زيادة الايرادات وتشجيع الافراد والمؤسسات على ترشيد الاستهلاك ' بما يعزز القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية " وذلك من خلال:

- اعتماد استخدام عدادات ذكية متطورة تعمل على كافة خيارات الدفع .
- تخصيص نسبة من عائدات الجباية لغرض تحفيز الجباة والعاملين في الجباية .
- توسيع شبكة نقل الطاقة الكهربائية لتغطية المزيد من المناطق , سيما في جنوب البلاد , واجراء عمليات الصيانة بشكل مستمر على شبكات النقل والتوزيع .
- إستكمال محطات توليد الطاقة التي هي قيد التنفيذ , واجراء عمليات الصيانة المستمرة لمولدات شركات وزارة الكهرباء الغازية , وضمان قيام منتجي الكهرباء من القطاع الخاص , بإستكمال محطات الانتاج الخاصة بهم
- تنفيذ خطة شاملة لإستقطاب اصحاب المولدات الاهلية في مشاريع مع الدولة في مجال اصلاح قطاع الكهرباء , وتحديداً في تشغيل محطات غازية صغيرة .
- تحديث استراتيجية الطاقة في العراق لتغطي الفترة (2020-2030) , لادخال الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة .
- توجيه إدارات المحافظات بتبني تنفيذ مشروع نصب محطات طاقة شمسية تتراوح بين (10-100) ميجا واط , وتوزيعها حسب الاقضية والنواحي , واستثمار النفايات الصلبة لتحويلها الى طاقة بإستخدام تقنيات صديقة للبيئة , واعلان ذلك فرص استثمارية
- وضع ألية للتعامل مع المتجاوزين في المناطق التي لا توجد فيها شبكة كهربائية ' تتضمن استيفاء مبلغ مقطوع
- تشكيل فريق مختص في وزارة الكهرباء يعمل على متابعة مشتركي الصنف الصناعي لنصب عدادات ذكية لهم ' وجرد مواد ومعدات الشبكات ' وترقيم المحاولات 'وادخالها في نظام الاحداثيات 'ونصب قواطع دورة 'ونصب مقاييس طاقة ذكية في مجالات الانتاج والنقل والتوزيع 'ومكننة قراءة المقاييس .
- اعتماد استخدام عدادات ذكية متطورة تعمل على كافة خيارات الدفع 'ووضع اليات لتصحيح اسماء المشتركين ' واعتبارعدد محدد من الوحدات مجاناً للعوائل المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية 'واعفاء الديون السابقة على نصب العدادات بسقف معين 'ومنح رخص استثمارية لشركات الجباية في المناطق غير المغطاة 'ومنح فرصة للشركات المتعاقدة لتطوير عملها.

- تقوم وزارة الكهرباء بدراسة امكانيات استخدام منظومات الطاقة البديلة وآليات ضمان ترشيد استهلاك استخدام الطاقة الكهربائية في المؤسسات والمرافق العامة ‘ بالاضافة الى تحديد المواصفات والشروط الواجب اعتمادها في الابنية العامة والخاصة ‘ واستيراد اجهزة التكييف ‘بما يحقق هدف الترشيد ‘ وتقديم التسهيلات اللازمة لمشاريع انتاج الكهرباء عبر منظومات الطاقة البديلة .
- تخفيض اجور الكهرباء بنسبة محددة للمشترك الملتزم بالجباية ضمن سقف استهلاك معين ‘ووضع اجراءات لمحاسبة غير الملتزمين بالدفع .